جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تنامي الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط 2002-2014

مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص دراسات شرق أوسطية وإقليمية

إعداد الطالب:
زياني رفيق

إشراف الأستاذ:
بن بلعيد فريد

أعضاء لجنة المناقشة

1- أ. حدربش عبد الوهاب..... رئيسا
2- أ. بن بلعيد فريد ..... مشرفا ومقررا
3- أ. ونوغي مصطفى..... مناقشا

السنة الجامعية

2015/2014

شكر وتقدير

الشكر أولا **لله عز وجل** على نعمته وفضله، وعلة عونه لي دائما وأبدا، فلك الحمد والشكر يا ربي على ما أنا به من نعمة.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير والاحترام للأستاذ المشرف "**فريد بن بلعيد**" لتوجيهاته القيمة وتقويمه لأخطائنا وتشجيعه الدائم لنا.

وبكل الاحترام والتقدير إلى كل من ساعدني في هذا العمل من قريب أو من بعيد.

وإلى من رضاه على سر نجاحي وتوفيقي، وصدق دعواتها انفراج همومي وأحزاني، **والدتي رحمة الله عليها** وإلى **أبي وأخواتي كريمة، نعيمة، حسيبة** وإلى جميع أفراد عائلتي وأصدقائي في التخصص تقديرا لمساعدتهم.

لي كل الفخر والاعتزاز... وإليكم كل الاحترام والتقدير والعرفان...

شكرا

الإهداء

إلى والدايّ الغاليين

إلى روح **الوالدة** الكريمة – رحمها الله – وأسكنها الله فسيح جنانه

أهدي لكِ هذا العمل

إلى **أبي** و**أخواتي** وكل **عائلتي** والذين كانوا معي دوما في صلاتهم ودعائهم

إلى كل **زملائي**، و**أصدقائي** في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

خطة الدراسة:

مقدمة:

الفصل الأول: إقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية والمكانة الشرق أوسطية لتركيا.

المبحث الأول: إقتراب الدور في السياسة الخارجية.

المبحث الثاني: المكانة الجيوتاريخية والجيوحضارية لتركيا في الشرق الأوسط.

المبحث الثالث: المكانة الجيوسياسية لتركيا في الشرق الأوسط.

الفصل الثاني: دور تركيا في الشرق الأوسط وإدراكات صانع القرار في السياسة الخارجية.

المبحث الأول: الاعتبارات المصلحية لتركيا في الشرق الأوسط.

المبحث الثاني: مجموعة الأدوار المحتملة والمدركة لدى صانع القرار التركي.

المبحث الثالث: الوسائل والآليات للعب دور/ أدوار تركيا في الشرق الأوسط.

الفصل الثالث: مستقبل الدور التركي في الشرق الأوسط.

المبحث الأول: دور حزب العدالة والتنمية التركي.

المبحث الثاني: تركيا وإحياء العمق الاستراتيجي في الشرق الأوسط.

المبحث الثالث: سيناريوهات الدور التركي في المنطقة الشرق أوسطية.

خاتمة.

مقدمة

تمتلك تركيا عديد الانتماءات والأبعاد الجيوسياسية التي تمنحها مكانة فريدة في الخريطة الإستراتيجية الدولية وهذا اسنادا لمتغيرات جيوتاريخية، جيوحضارية وجيوسياسية، تمنح لصانع القرار التركي مجموعة من التصورات والادراكات للبيئة الإقليمية المحيطة به والتي تدفع به إلى لعب دور أو مجموعة من الأدوار بما يمكنه من تحقيق المصلحة الوطنية، وهذا في ظل بيئة جيواستراتيجية معقدة إلا أن ما يمكن الجزم به هو تلك الأهمية التي توليها تركيا لعمقها الاستراتيجي الجنوبي الذي يشير إلى المكانة الإستراتيجية للشرق الأوسط لدى صانع السياسة الخارجية التركية.

من هذا فإن إشكالية الدّراسة التي تتبادر إلى ذهننا تكمن فيما يلي:

فيما يتمثل الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الجيوستراتيجية الراهنة؟

التساؤلات الفرعية:

1/ هل لتركيا أو لصانع القرار في سياستها الخارجية اعتبارات وادراكات محددة نحو منطقة الشرق الأوسط؟

2/ فيما يتمثل الإدراك والدور التركي للشرق الأوسط في ظل التحولات الإستراتيجية الراهنة؟

3/ ما هو واقع ورهانات الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط؟

فرضيات الدراسة:

1/ الدور التاريخي والجيوسياسي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط محوري في الاعتبارات الخارجية لتركيا.

2 الإدراك التركي للشرق الأوسط يدفع بها إلى لعب دور/ أدوار بهدف تحقيق مصالحها.

3/ التحولات الدولية الراهنة، ومجموع العراقيل والتحديات التي تشوب الدور التركي يدفع بها إلى المزيد من الاهتمام وتوفير القوة التي من خلالها تحقق مصالحها في المنطقة.

الإطار الزماني:

ينحصر النطاق الزماني للدراسة في الفترة الضابطة الممتدة بين سنتي 2002 – 2014، أي بعد وصول حزب للعدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا وتبنيها السياسة الخارجية الصريحة القائمة أساسا على تصفير المشاكل مع الخارج مع الحفاظ على مصالح تركيا مع دول الجوار.

الإطار المكاني:

تركز الدراسة على المجال الجغرافي التركي بحكم التطرق إلى التطورات التي شهدتها السياسة التركية، خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سُدة الحكم، مع التعريج على منطقة الشرق الأوسط بحكم ارتباط الدراسة بالدور التركي وأبعاده في هذه المنطقة.

الإطار المنهجي:

إن المنهج يعتبر طريق للوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة وإحدى الوسائل التي لا يقوم بها البحث بدونها والمناهج الموظفة والمستخدمة في بحثنا هذا تتمثل في:

المنهج التاريخي:

يأتي تركيزنا على هذا المنهج، باعتبارهلا يقتصر على مجرد سرد الأحداث التاريخية، بل أنه يحللها، ويفسرها في واقعها التاريخي قصد الوصول إلى معرفة الحاضر، على اعتبار أن الواقع نتاج لتراكمات سابقة، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن دراسة الدور الإقليمي لتركيا، والتي تقودنا إلى دراسة تاريخ السياسة الخارجية التركية تتطلب استخدامنا للمنهج التاريخي لمعرفة خصوصية السياسة الخارجية التركية والدور التركي في المنطقة في كل المراحل التاريخية التي مر بها، كما ساعدنا هذا المنهج على تتبع المسار التطوري للدور الإقليمي التركي.[1]

[1] أ. إيمان دني، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، الاسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014، ص14.

المنهج الوصفي:

لذي يهتم بدراسة الأوضاع الراهنة من حيث خصائصها، أشكالها، وعلاقاتها، والعوامل المؤثرة فيها،كما أنه يشتمل في الكثير من الأحيان على عمليات التنبؤ بمستقبل الظواهر والأحداث، ولقد ساعدنا هذا المنهج في الوقوف على الدور التركي في الشرق الأوسط في فترات سابقة، وبعد التغيرات الواقعة في البيئة الداخلية والدولية وكيف تأثرت سياسة هذه الأخيرة في التعامل مع دائرة جوارها وكيف تطور دورها الإقليمي.[1]

منهج تحليل المضمون:

الذي يقوم على وصف منظم ودقيق لمحتوى نصوص مكتوبة، ولقد استعملنا هذا المنهج في دراستنا لمختلـ الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين تركيا ودول جوارها في منطقة الشرق الأوسط في شتى المجالات.[2]

منهج تحليل الدور:

يعد مفهوم الدور أحد المفاهيم الأساسية المستخدمة في دراسة سلوك الدول، وترجع أهمية استخدام تحليل الدور في دراسة السياسة الخارجية التركية إلى ما يلي:

- أنه يقدم وسيلة لتوضيح كيف يمكن للنظام السياسي صنع قرارات وسياسات خارجية تلقى القبول على المستوى الداخلي وتمكن الدولة من لعب دور هاما سواء على مستوى إقليمي أو دولي.
- إن تحليل الدور شكل أداة لدراسة النظام السياسي ومختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وكذلك تفاعل الدولة مع غيرها من الدول.
- يستخدم أيضا في إجراء دراسات مقارنة بين سلوك الدول المختلفة دف التعرف على مدى تشابه تلاف سياسات هذه الدول ومحاولة تفسير سلوك كل دولة ودوافع اختيارها لتوجهاتها دون غيرها من البدائل.[3]

---

[1] أ. إيمان دني،**مرجع سابق**، ص15.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

أدبيات الدراسة:

- كتاب الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط للأستاذة إيمان دني[1]:

يتناول هذا الكتاب السياسة الخارجية التركية، ويظهر للقارئ المكانة الإقليمية والدولية لتركيا، ودورها في منطقة الشرق الأوسط باعتباره هذه الأخيرة كفاعل إقليمي في المنطقة نظرا للأهمية الاستراتيجية والجيوسياسية والجيوحضارية للدولة التركية.

- كتاب العمق الإستراتيجي لتركيا لأحمد داود أوغلو[2]:

موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، جاء الكتاب في ثلاث أقسام، القسم الأول جاء بعنوان "الإطار المفاهيمي والتاريخي" يشتمل على ثلاثة فصول تناولت مقاييس القوة والتخطيط الاستراتيجي، وشرحا لمعادلة القوة وعناصرها الثابتة والمغيرة وإعادة تحليل عناصر القوة التركية، وجاء القسم الثاني بعنوان الإطار النظري: الاستراتيجية المرحلية والسياسات المرتبطة بالمناطق الجغرافية، مع التركيز على العمق الاستراتيجي التركي في المناطق ذات الارتباطات الجغرافية به إلى جانب الوسائل الاستراتيجية والسياسات الإقليمية.

- مقال تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط لفتيحة ليتيم[3]:

أسباب وعوامل تغير الدور التركي في المنطقة راجع إلى الفراغ الكبير الذي تشهده المنطقة بانهيار النظام الاقليمي العربي، وتعثر الدور الأمريكي في المنطقة، إلى جانب تعثر الجهود الخاصة بالانضمام للاتحاد الأوروبي، وتمدد تركيا إقليميا في المنطقة، وأن الشرق الأوسط هو المجال الجغرافي الوحيد لتركيا للعب دور إقليمي، بالإضافة للمصالح التركية الوطنية في المنطقة.

- كتاب تركيا والبحث عن الذات بقلم ممدوح عبد المنعم[4]:

---

[1] أ. إيمان دني،**الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، الاسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية.

[2] أ. إيمان دني.**مرجع سابق**.

[3] أ. إيمان دني.**مرجع سابق**.

[4] أ. إيمان دني.**مرجع سابق**.

ذا الكتاب نموذج للبحث والدراسة حول العلاقات بين القوى العظمى، والنموذج التركي في هذا الكتاب هو الأمثل للدراسة والفهم لدور اللاعب الرئيسي (قوى عظمى) واللاعب الثانوي (تركيا، إيران، إسرائيل) مثلا، والتأثير والتأثر في الأحداث والصراعات الدولية، وتركيا كانت قوى عظمى وانتقلت إلى لاعب ثانوي.

مبررات إختيار الموضوع:

أ- الذاتية:

شغف معرفي متأصل بمواضيع العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، وحركية وفاعلية السياسة الخارجية التركية باعتبارها دولة إقليمية وتاريخية، ما دفعنا إلى البحث في هذا الموضوع "تنامي الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط".

ب- الموضوعية:

كان إختيار هذا الموضوع نظرا لأهمية لدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، أيضا لوزن تركيا في النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، وأن دراسة السياسة الخارجية التركية وسياساتها الجوارية من أهم المواضيع الحديثة على اعتبار أن موضوع سياسات الجوار يلاقي اهتماما كبيرا من طرف الباحثين نظرا لأبعاده المختلفة وتأثيراته على أهم القضايا الإقليمية.

أهمية الدراسة:

دف الدراسة لرصد وتحليل الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط مع تبيان حدوده ومستقبله وذلك من خلال السياسة الخارجية التركية وسياسة الجوار في تدعيم قضية السلام والأمن الإقليمي خاصة ي منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي فإن موضوع الدراسة يعتبر مدخلا لفهم التوجه الجديد في السياسة لخارجية التركية فضلا عن أن الدراسة تطمح إلى الوصول إلى بعض التصورات عن السياسة الجوارية التي على تركيا أن تتبعها من أجل حل مشاكلها مع دول الجوار دون المساس أو التفريط بمصالحها، كما أن السياسة الخارجية التركية تبحث في مرحلة جديدة من مراحل لدور التركي في الشرق الأوسط، ومن

هذا المنطلق تطمح هذه الدراسة أن تكون إضافة إلى رصيد الدراسات العلمية عن هذه المرحلة من تاريخ تركيا المعاصر.

تقسيم الدراسة:

سنتطرق في الفصل الأول ى الإطار النظري لاقتراب الدور وعلاقته بالسياسة الخارجية التركية، في إطار المقو التي تتوفر عليها، وتؤهلها للعب دور محوري في منطقة الشرق الأوسط، خاصة بالتركيز على الأبعاد الجيوتاريخية و الجيوحضارية و الجيوسياسية.

في الفصل الثاني يل الدور التركي في منطقة رق الأوسط وإدراكات صانع القرار في السياسة الخارجية، خاصة بالتركيز على الاعتبارات المصلحية لتركيا في الشرق الأوسط، إلى جانب مجموعة الأدوار المحتملة والمدركة لدى صانع القرار التركي، بالإضافة إلى الوسائل والآليات للعب دور/ .وار تركيا في الشرق الأوسط.

أما الفصل الثالث سنتطرق ، مستقبل الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، من خلال إبراز دور حزب العدالة والتنمية التركي، إلى جانب إعادة إحياء العمق الاستراتيجي التركي اي الشرق الأوسط، بالإضافة إلى السيناريوهات المقترحة للدور التركي في المنطقة الشرق أوسطية.

الفصل الأول: إقتراب الدور في السياسة الخارجية و المكانة الشرق أوسطية لتركيا

تمهيد:

ـة الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراته يتطلب التعريج على دراسة الإطار النظري لاقتراب الدور، والتركيز على مفهومه وتمييزه عن المفاهيم المرتبطة به، وربط هذا الإطار بالتحولات التي طرأت على إدراكات السياسة الخارجية التركية في إطار المقومات والمؤهلات التي تزخر بها مما يمنحها مكانة استراتيجية ومؤثرة لها إمتدادات تاريخية، حضارية وسياسية.

التعريف بالموضوع:

مفهوم الشرق الأوسط: الشرق الأوسط مصطلح جغرافي و سياسي شاع استخدامه في أجزاء العالم المختلفة، إذ أن التسمية لو قصد بها أو بغيرها تقسيم الشرق الأوسط إلى أقسام حسب البعد و القرب من أوروبا، إلا أن الإقليم في الواقع هو إقليم أوسط بالنسبة لخريطة العالم بصفة عامة، والعالم القديم بصفة خاصة.[1]

و تعرف موسوعة بريتانكا الأمريكية، ذات الأصل البريطاني، الشرق الأوسط بأنه مصطلح يعود ي استعماله الحديث إلى الخرب العالمية الثانية، ويشمل الأراضي الواقعة حول الساحلين الجنؤبي و الشرقي للبحر الأبيض المتوسط من المملكة المغربية إلى شبه الجزيرة العربية و إيران، وأحيانا إلى ما وراء ذلك،وتضيف الموسوعة العالمية الشهيرة أن مصطلح الشرق الأوسط قد حدد بالبلدان والمناطق الآتية تركيا، ن، قبرص، سورية، لبنان، العراق، إيران، الأردن، مصر، السودان، ليبيا وفلسطين، كما تطلبت عوامل كثيرة ربط أفغانستان وباكستان بشؤون الشرق الأوسط.[2]

المبحث الأول: اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية:

أولا: تعريف مقترب الدور:

---

[1].أ. إيمان دني، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، الإسكندرية، مصر مكتبة الوفاء القانونية. ط1،2014، ص 39

[2]المرجع نفسه

أ/لغة:

رف مقترب الدور بأنه "الحركة في محيط أو بيئة معينة، و هو ذو أصل غربي، كما يعرفه قاموس و يبستر انه الجزء الذي يؤديه الشخص في موقف محدد، و هو مفهوم مستعار من المسرح"[1].

ب/اصطلاحا:

الدور:يعرف الدور بأنه أحد مكونات السياسة الخارجية، و هو ينصرف إلى الوظيفة أو الوظائف الرسمية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، و ذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، و يعتبر مفهوم الدور، مفهوم وظيفي سواءا في تصوره عند صانع القرار أو في تطبيقه أو في تنفيذه، و أن النظام الدولي يتغير في إطار الاستمرار في معالم القوة الدولية.[2]

كما شهد مفهوم إقتراب الد ر عدة تعريفات اختلفت من تخصص إلى أخر و سنركز في هذا المطلب على مفهومه السياسي، و الذي عرف بدوره عدة تباينات من مفكر لأخر[3].

أما "بارسونز" Parsons فقد عرف الدور بأنه يمثل قطاع من النسق التوجيهي الكامل للفرد، فهو منظم حول التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي ومنهج في مجموعة خاصة من المعايير والقيم التي تحكم هذا التفاعل مع واحد أو عدة أدورا تشكل مجموعة من التفاعلات والسلوكيات المتكاملة.[4]

- المفهوم السياسي للدور:

يعرف المفهوم السياسي للدور بأنه"وظيفة الدولة كنموذج منظم للسلوك ضمن مجموعة دول، و كل منها يعبر عن نمط سياسي خارجي يختلف في تكوينه و إمكانياته المادية و المجتمعية تبعا للظروف المحيطة و المؤثرة بكل دولة.[5]

---

[1]Cameron.G **Role theory and foreign policy**, **forth coming** (**2009**) **international studiesassociation**, p 224.

[2]المرجع نفسه.

[3] محمد عربي لادمي، **التنافس التركي الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط 1996-2014**، ص 19.

[4] لبنى خميس مهدي، **الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل الدور الإقليمي لمصر في منطقة الشرق الأوسط**، مجلة السياسة الدولية، العدد 2011، ص 105.

[5]خضير ابراهيم، **العراق و دول الجوار**، دور العراق كعامل توازن، مجلة السياسة الدولية، 2007، ص161.

و ركز هذا التعريف على الجانب السلوكي للدولة ؛ طرف في المجتمع الدولي باعتبارها شخصية قانونية و فاعل رئيسي في العلاقات الدولية، ويمثل نموذجا سياسيا محضا ومنوط بوظائف سياسية ضمن المجتمع الدولي.

لكن لا كن حصر مفهوم الدور في سلوك الدول فقط، بل يمكن توسيعه إلى باقي الفواعل في النظام الدولي سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي على غرار الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية.

و قد استخدمت نظرية الدور التي اقتبست من الأدب والمسرح و علم الاجتماع في دراسات تحليل السياسة الخارجية من مطلع1970، و يتمثل هذا الدور في تصدر دور طني في دراسة السياسة الخارجية1970 Kenneth J.HOLSTI، و معرفة ماهو الدور الذي أنتج تركيا و دافع عن نفسه في لعقود الأخيرة، تحليل مصادر هذه الأدوار على الرغم من نجاح نظرية دور في تحليل السياسة الخارجية و طبيقها في العديد من البلدان، دراسة تركز تجريبيا على ادوار السياسة الخارجية التركية في مراجعة الأدب الأولي، هذا الفراغ في الأدب السياسة الخارجية التركية سوف تكون مليئة لتنفيذ هذا المشروع.[1]

ثانيا: تعريف السياسة الخارجية

إذا تأملنا في التعريفات المقدمة السياسة الخارجية و الموجودة في الدراسات العلمية المختلفة فلا نجد تعريفا واحدا جامعا متفق عليه، و لعل أبرزها التعريف الذي قدمه "حامد ربيع" للسياسة الخارجية بأنها:"جميع صور النشاط الخارجي، حتى و لو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أن شاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي و تندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية"[2].

طبقا لهذا التعريف، تنصرف السياسة الخارجية الى النشاط الخارجي أو الحركة الخارجية للدولة أو غيرها من الوحدات، فما لم تكن هذه الأنشطة مرتبطة بتحقيق أهداف عامة للدولة، فإنها لا تصنف على أنها سياسة خارجية.

و من بين التعريفات الأكثر شمولا نجد تعريف:

[1]KennethJ.Holsti. **National role conceptions in the study of foreign**. Policy international studies quarterly, vol14, n.3, September, 1970, p 234.

[2] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 2007، ط2، ص 7.

- "James Rosenau" للسياسة الخارجية على أنها نهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من اجل إقرار أو ير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق و الأهداف المحددة سلفا"[1].

تعددت الاتجاهات المحددة لتعريف السياسة الخارجية، و ذلك لاختلاف منطلقات المفكرين المهتمين بهذا المجال، و يمكن لتطرق الى الاتجاهات الثلاث التالية:

- الاتجاه الأول:

يعرف السياسة الخارجية على أنها سلوك صانع القرار، ومن أبرز رواد هذا الاتجاه نجد" Charles Frazer Hermann" الذي عرف السياسة الخارجية بأنها "تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها انعوا القرار الرسميون في الحكومة أو ن يمثلونهم و التي يقصد بها التأثير في سلوك الدول الخارجية". و من بين مؤيده نجد المفكر "Richard Carlton Snyder" باهتمامه في دراسته للسياسة الخارجية، فيرى "أن الدولة تحدد بواسطة أشخاص ذات صادقي قرارات تلك الدولة الرسميين".[2]

- الاتجاه الثاني:

يعرف السياسة الخارجية على أنها مجموعة برامج، من أهم واد هذا الاتجاه نجد الدكتور "محمد السيد سليم" إذ عرف السياسة الخارجية بأنها" برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة ولية من بين مجموعة من البدائل البرامجية المتاحة من اجل حقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي" و يقصد هنا الدكتور محمد السيد سليم الوحدات الدولية في النظام الدولي متعددة فقد تكون دول أو منظمات دولية.[3]

- أما الاتجاه الثالث:

فيعرف السياسة الخارجية على أنها نشاط انطلاقا من حصر الاتجاه السابق للسياسة الخارجية في أنها برنامج مسطر.

---

[1] المرجع نفسه.

[2] محمد عربي لادمي، **مرجع سابق، ص 12**.

[3] احمد النعيمي، **السياسة الخارجية**، عمان، دار زهران للنشر و التوزيع، 2009، ص 23.

رأى هذا الاتجاه أن السياسة الخارجية لا يمكن أن تنطبق فقط على سلوكيات صانعي القرار في الدولة و البرامج التي يسطرها هؤلاء، إنما تنصرف الى النشاط الخارجي و الحركة الخارجية للدول.[1]

و عرفها Marcel Merle بأنها" ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية، مشاكل تطرح ما وراء الحدود".[2]

تعريف إجرائي للسياسة الخارجية:

تعني السياسة الخارجية بمخطط عمل يصنعه ويطوره صانع القرار في الدول تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية.

[1] المرجع نفسه، ص20.

[2] سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، ط.3، عمان، 2006، ص15.

ثالثا: الدور الإقليمي:

1- التعريف:

المقصود بالدور الإقليمي في السياسة الخارجية "تصور صانع القرار في الوحدة الدولية للمجالات التي تتمتع بها دولته بالنفوذ، و للوظيفة التي يمكن أن تؤديها دولته و توقعاته لحجم التغيير المتوقع في النظام الدولي أوالإقليمي بسبب قيامها بهذه الوظيفة.[1]

إذ يمكن التمييز بين تصور الدور كمفهوم بين ممارسته الفعلية و بين القدرة على ممارسته و كذلك الاقتناع بالقدرات التي تمتلكها الدولة، مما تمكن هذه الاخيرة (الدولة) من مواجهة الضغوط المتوقعة في النظام الدولي.

2- مكونات الدور الإقليمي:

هنا يمكن توضيح العناصر الجوهرية لاقتراب الدور الإقليمي و التي تشمل:

1- تصورات الدور
2- سلوك الدور
3- و أخيرا ضغوط الدور.

أ- **تصورات الدور:**

مد بها تصورات قيادات الدولة ذاتها حول الالتزامات و القواعد و الأفعال الملائمة لخصائص الدولة و الوظائف التي يتعين عليها القيام بها على نحو مستمر في اطر جغرافية موضوعية معينة.[2]

و تنقسم تصورات الدور إلى ثلاث عناصر و المتمثلة:

- مكانة الدولة.
- دوافع الدور.
- مجالات الدور وأدواته السياسية، الاقتصادية، الأمنية و القيمة المعنوية.

ب-**سلوك الدور:**

[1] دنيا جواد الجبوري، **الدور الإقليمي العراقي**، رؤية في الثوابت الإستراتيجية و التحديات المستقبلية استشرافية للدور الإقليمي العربي... **الإستراتيجية** و الاقتصادية و السياسية، الفرص المتاحة و القيود، مجلة السياسة الدولية، العدد15، 2010، ص15.

[2] علي جلال معوض، **الدور التركي في الشرق الأوسط ورقة بحثية**، القاهرة، مركز المعلومات، 2011، ص05.

يقصد به الجانب المتعلق بالسلوكيات و التصرفات على ارض الواقع أي نقل التصور من الفكرة إلى التطبيق.

تنطلق نظرية الدور من افتراض أن الأصل في السلوك الخارجي أن يعبر بدرجة كبيرة عن أداء الدور، و هذا ما يميز الدول الكبرى، و الدول العظمى و القوى الإقليمية.[1]

ج- **ضغوط الدور:**

المقصود بها جميع مصادر الصعوبات في أداء الدور أي العقبات المباشرة و غير المباشرة المعينة لتحقيق الأهداف المبرمجة من نظرية الدور أو إقتراب الدور.

كما أن ضغوطات التغذية الاسترجاعية، أي الأفعال الناتجة عن البيئة العملية لصنع القرار في السياسة الخارجية تكون ضمن القصور الأولي للدور و هذا ما يعيق أداء الدور، مثل الحالة التركية في بداية الأزمة السورية منذ 2011، حين كانت هناك ضغوطات على الدور التركي في المنطقة.حيث نلاحظ تراجع الدور التركي بعد مرور عام واحد من الأزمة، و ذلك بصمود الرئيس بشار الأسد، و تدخل كل من روسيا والصين عبر الدعم المباشر للنظام السوري، وكذلك المساندة المباشرة لحزب الله في الصراع بشكل مباشر إلى جانب الأسد.[2]

رابعا: دور/ادوار السياسة الخارجية:

توضح السياسة التركية الأدوار التي يمكن أن تقوم بها من خلال مجموعة من المبادئ، عدم التدخل في شؤون الداخلية للدول الأخرى خاصة دول الجوار، عدم التدخل المباشر في النزاعات الإقليمية، و تطوير العلاقات الثنائية مع دول الجوار الجغرافي و السياسي.[3]

1- تصور صانع السياسة الخارجية لمركز الوحدة في النسق الدولي و يقصد بذلك تصوره للمجالات سية التي تتمتع الوحدة فيها بنفوذ و درجة النفوذ التي تتمتع بها الوحدة. حسب صانع السياسة الخارجية فالمجال في دوره يتمثل في المستوى الإقليمي أو المستوى الدولي.[4]

[1] المرجع نفسه.

[2] محمد عرسي لادمي، **مرجع سابق**، ص24.

[3] محمد عربي لادمي،**مرجع سابق**، ص23.

[4] المرجع نفسه، ص24.

2- تصور صانع السياسة الخارجية للدوافع الخارجية والدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية للوحدة الدولية و تتفاوت تلك الدوافع فتكون دوافع تعاونية(دور الوساطة الدولية، دور الحليف المخلص). أو دوافع صراعية(دور المعادي للاستعمار أو المعادي للشيوعية).

3- توقعات صانع السياسة الخارجية لحجم التغيير المحتمل في النسق الدولي و ذلك نتيجة اداء وظيفة في النسق، فهناك ادوار تتضمن التغيير الكلي للنسق الدولي (مثال لدور تصديد الثورة العالمية) وادوار أخرى تتصرف الى استمرار الوضع الراهن في هذا النسق(كدور رجل الشرطة العالمي).[1]

بالإضافة الى هذه الأبعاد الثلاثة التي يمكن من خلالها التمييز بين مختلف ادوار السياسة الخارجية، أما مفهوم الدور فيتميز بالخصائص الأربعة:

1- خاصية ممارسة الدور في مجال السياسة الخارجية، مما يقدم لصانع السياسة الخارجية مفهوما .ور دولته في النسق الدولي على انه تحقيق السلام العالمي.

2- اصية عدم شمول أو تضمن صانع السياسة الخارجية لدور دولته لكن تصوره للدور الذي يؤديه أعداؤه لرئيسيون في النسق الدولي، فمثلا الرئيس جمال عبد الناصر كان يتصور الدور الخارجي لمصر هو دور موحد للأمة العربية و الدور الخارجي لإسرائيل دور العميل الاستعماري و الإقليمي.[2]

3- لعب الدولة أكثر من الدور في أن واحد، و هو الوضع الأكثر شيوعا، فمصر في الستينات كانت تلعب دورا استقلاليا نشيطا، و دورا في صنع السلام العالمي، دورا في مساعدة حركات التحرر و تحقيق التكامل العربي.

4- يمكن للدولة أن تلعب دورا مهما و مميزا ى المستوى العالمي و دورا آخر على المستوى الإقليمي، فالدور المصري على المستوى العالمي من هذا القبيل، و الدور الدفاعي على مستوى المنطقة العربية.[3]

***تقديم المفاهيم المتصورة لأدوار السياسة الخارجية:**

- **المعادي للاستعمار و المؤيد لحركات التحرير :** الدور ينصرف الى تقديم مساعدات ذات طبيعة غير محددة لحركات التحرير و تأييدها معنويا دون وجود التزام رسمي.

[1] المرجع نفسه.

[2] علي جلال معوض، **مرجع سابق**، ص05.

[3] المرجع نفسه.

– **المستقل النشيط:** .ور هذا الدور حول مفهوم الاستقلال الوطني بمعنى أن قرارات السياسة الخارجية تتخذ في ضوء خدمة المصالح الوطنية عن طريق إتباع برنامج نشيط لتكثيف العلاقات الدبلوماسية و التجارية للدولة.

– **المعادي الإيديولوجية:** ينصرف هذا الدور الى الدخول في علاقات صراعية مع النظم السياسية التي تدافع عن إيديولوجية معينة بهدف تحطيمها مثال: الدور الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية ضد النظم السياسية الشيوعية.

– **المدافع عن إيديولوجية:** يتصور صانع السياسة الخارجية في هذا الدور أن دولته تدافع عن نظام معين من القيم و العقائد، كحماية الحرية، و حماية الشيوعية، حماية الإسلام ، و الدور الذي تلعبه روسيا القيصرية في الدفاع عن الكنيسة الارثودوكسية.

– **رجل الشرطة:** يتصرف هذا الدور تصور صانع السياسة الخارجية أن لدولته مسؤولية في ردع من يتصورهم معتدين كالدور الأمريكي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، و حتى منتصف السبعينات.

– **الموازن الدولي:** يتضمن هذا الدور أن لدولة مسؤولة بحفظ التوازن القائم بين مجموعة من الدول، بما قد يتضمنه ذلك من الانحياز الى مجموعة منها في مواجهة مجموعة أخرى حفظ التوازن.

– **الوسيط الدولي:** يتضمن هذا الدور أن الدولة تحمل مسؤولية دولية في التوفيق و الوساطة بين الوحدات الدولية في مختلف الصراعات الدولية، و تعتبر الأمم المتحدة من الوحدات الدولية التي تلعب هذا الدور.

– **صانع السلام:** ينصرف هذا الدور إلى تصور صانع السياسة الخارجية أن دولته مسؤولة في إرساء السلام مثل الدور الكندي و السويدي في العلاقات الدولية.

– **القائد التنموي:** تدور الأفكار الرئيسية لهذا الدور حول تصور وجود مسؤولية لمساعدة الدول الضعيفة المتخلفة من اجل تحقيق التنمية.

– **الجسم الدولي:** يتضمن هذا الدور الى اداء وظيفة إنسانية بين الوحدات الدولية[1] بمعنى نقل الوسائل و المعلومات بين الدول و تحقيق التفاهم بينها مثل الدور السويسري.

– **القائد المخلص:** ينصرف هذا الدور بالتزام الدولة بتأييد سياسات دولية أخرتأييدا مطلقا.

[1] قسم الدراسات و الأبحاث في الأكاديمية، **السياسة الخارجية، الأكاديمية العربية المفتوحة كلية القانون و السياسة** 2007، 2008، ص 63.

- **النموذج**: أهمية اكتساب النفوذ العالمي و ذلك بإتباع سياسات محلية، و لا يتضمن أي مسؤوليات خارجية إلا ، يهدف الى تحقيق أهداف خارجية.[1]

- **المحمية:** هنا صانع القرار السياسة الخارجية يشير الى مسؤوليات الدول الأخرى في الدفاع عن دولته دون أن يشير الى مسؤولية محددة لدولته.

- **صانع التنمية الداخلية:** يعتقد صانع القرار لسياسة الخارجية أن الوظيفة الرئيسية لدولة، لا تنغمس في الشؤون السياسية الدولية و لابد أن تركز على قضايا التنمية الاقتصادية الداخلية.

- **المدافع الإقليمي:** هذا الدور وارد في البلد الذي يقتصر لى منطقة جغرافية محددة، و في هذه المنطقة تكون تلك الدولة لها مسؤولية محددة في حماية مجموعة من الدول في مواجهة العدوان الخارجي مثل: الدور السوفياتي في شرقي أوروبا في فترة الحرب.

- **قائد التكامل الإقليمي:** يشير صانع قرار السياسة الخارجية أن دولته مسؤولة خاصة في توحيد مجموعة من الدول في شكل دولة واحدة جديدة ،مثل : دور بروسيا قبل إنشاء دولة ألمانيا.[2]

[1] المرجع نفسه، ص 64.

[2] المرجع نفسه، ص64.

المبحث الثاني: المكانة الجيوتاريخية و الجيوحضارية لتركيا في الشرق الأوسط:

أولا: المكانة التاريخية لتركيا

لقد لعبت تركيا دورا حاسما في التاريخ على الصعيد الإقليمي العالمي، إذ شكلت مرفأ لمختلف الحضارات البشرية العريقة التي شكلت قلب العالم القديم فكانت هي العاصمة التركية اسطنبول عاصمة لثلاثة أكبر الإمبراطوريات على مدى العصور على غرار الإمبراطورية الرومانية الى جانب الإمبراطورية البيزنطية و الإنتهاء بالإمبراطورية العثمانية التي ضعفت و انهارت، و أنهيت فيها الخلافة الإسلامية، وإعلان قيام جمهورية تركيا الحديثة على أنقاضها.[1]

"تعتبر الأمة التركية امة عريقة صاغت تاريخها من خلال موقعها الجغرافي المميز الذي اكسبها تميزه المطل على ثلاث بحار و بتنوع مناخها و موقعها المميز بين القوى العالمية الممثلة بالرأسمالية الغربية و الشيوعية الشرقية، فكان كلا الطرفين يحاول الابتعاد عليها ككيان متوازن بين تلك القوتين العظيمتين بمحاولة الانضمام للتحالفات الدولية المختلفة، و قد نجحت في تحقيق ذلك و أصبحت تركيا اليوم بلدا مهما في المنطقة لا يمكن تجاوزه".[2]

العلاقات بين الأناضول و الشرق الأوسط مازالت حتى وقت قريب، مترابطة فمنذ القرن السادس عشر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى كانت معظم الدول الشرق أوسطية جزء من الإمبراطورية العثمانية أصبحت العلاقات بين تركيا و دول الشرق الأوسط، أكثر تعقيدا بسبب القومية الثقافية القائمة على اللغة كالعروبة و التركية أيضا، و بسبب الوطنية الإقليمية في كل دولة من الدول العربية.[3]

لم تكن الإمبراطورية العثمانية على غرار الإمبراطوريات الأوروبية في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر متميزة، بل كانت قائمة على دافع إيديولوجي من القومية التركية، و الإيديولوجية الرئيسية المحركة كانت الإسلام، و كانت تؤمن الإمبراطورية العثمانية بإمكانية صهر أقاليمها و شعوبها و نخبتها مع أجزاء الإمبراطورية الأخرى، فيماكانت النخبة العثمانية قائمة على أساس ثقافة إمبراطورية لا على أساس فكرة العرقية أو العنصرية الضيقة، و كان التغيير الكبير الأخر في الإمبراطورية، نشوء حركة تركيا (العثمانية) الفتاة و برغم الميول الوحدوية العثمانية و الليبرالية في البداية لدى لجنة الاتحاد و الترقي التي كانت معنية في الحقيقة بتعزيز السياسة العنصرية لدى الأتراك، و إذا كانت الإمبراطورية لعثمانية قد انهارت بسرعة بعد نهاية الحرب، و ظهور جمهورية تركية جديدة بقيادات مختلفة و بإيديولوجية شديدة الاختلاف،

---

[1] احمد سليمان سالم الرحاحلة، **الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص و التحديات"**، جامعة الشرق الأوسط، 2014، ص46.

[2] المرجع نفسه ص 46.

[3] فيايب روبنس، **تركيا و الشرق الأوسط**، الطبعة العربية الأولى، دار قرطبة للنشر و التوثيق و الأبحاث، 1993، ص25.

و لا يزال الأتراك أن يروا الى خبرات الحرب العالمية الأولى بأنها برهان قاطع على عدم موثوقية العرب.[1]

الدولة الحديثة في تركيا ليست نفيا للدولة العثمانية، و إنما هي استمرار لها في بعض عناصره الثقافية و السياسية تحديدا بان الخلفيات الثقافية للشرقيين تجعلهم ينظرون الى أوضاعهم السياسية المعاصرة نظرة ماضوية لأنهم يرون في ذلك الماضي مجالا للاعتزاز و الفخر، و الأتراك المعاصرون ليسوا استثناءا من هذه القاعدة، فهم يبحثون في ماضيهم عن عناصر القوة التي تخدم حاضرهم وواقعهم المعاصر، و هنا يؤدي التاريخ و التراث دورا هاما في ترسيخ القومية أو النزعة القومية التركية من خلال التاريخ الإسلامي.[2]

فبعد أن قامت تركيا بما يسميه أحد العلماء بالعملية الجراحية التاريخية الدقيقة في العشرينيات، ظلت الجمهورية التركية الوليدة ما يقارب الثلاثة أرباع قرن تتنكر لتاريخها العثماني الذي أقام الأتراك خلاله إمبراطورية مترامية الأطراف، تمتد من الجزائر إلى مكة وبودابست.

ظلت تركيا حليفا سياسيا وعسكريا للولايات المتحدة الأمريكية لأكثر من قرن ونصف، وهو التحالف الذي بلغ ذروته خلال الحرب الباردة حيث شكلت تركيا دولة يمكن الاعتماد عليها في الخطوط الأمامية للمواجهة مع القوة السوفياتية، وعلى الرغم من ذلك ظلت تركيا دولة هامشية على جميع الأصعدة، فقد ت على قرب من الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز، وحتى العالم السلافي، ومع ذلك لم تشكل جزءا من ي طرف، فعلى الرغم من موقعها الاستراتيجي، بقي وظل دورها في تلك المنطقة ثانويا.

المكانة الجيو حضارية لتركيا في الشرق الأوسط:

أولا: الاختلاف الحضاري و تباينه:

بالرغم أن أوروبا لا يؤكد هذا السبب علنا إلا أن الاختلاف الحضاري بين تركيا و أوروبا يعد من أهم أسباب رفض تركيا في عضوية الاتحاد، فحتى الآن تقتصر عضوية الاتحاد الاوروبي على دول أوروبية مسيحية ـافة إلى أن الاتحاد الأوروبي تشكل تكتلا لمجتمعات ذات قيم ثقافية و سياسية واجتماعية مشتركة و مختلفة عن تركيا، و الكثير من الأوساط السياسية الأوروبية تعد تركيا بلدا غير أوروبي رغم أن جزءا منها يقع داخل أوروبا.

المحددات المجتمعية:

[1] المرجع نفسه، ص26، 27.

[2] علي عفيفي علي غازي، **مؤتمر مصر و تركيا و تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط**، جامعة عين شمس، ماي، 2010، ص216ـ217.

منذ سقوط الإمبراطورية العثمانية و إعلان قيام الجمهورية التركية الحديثة عام 1923، حمل مؤسسها مصطفى كمال أتاتورك مسؤولية إبعاد الدين عن الدولة معتمدا في ذلك على غرسه لمبدأ القومية التركية الموحدة في المجتمع التركي هذا ما عزل المجتمع التركي المسلم عن بقية المجتمعات الإسلامية في المنطقة بسبب عملية التغريب التي عرفها المجتمع التركي في تلك الفترة.[1]

"تشكل تركيا من ناحية التعدد العرقي و المجتمعي صورة مصغرة عن السلطنة العثمانية إلى أن معاهدة لوزان 1923 اعترفت للأقليات في الحياة السياسية التركية بمواقع لا تتناسب مع ثقلها السكاني.[2] صحيح أن أتاتورك نجح إبان إعلان استقلال الجمهورية التركية عام 1923 في أن بلغ مفهوم الأقليات من الناحية العرفية و أن يحصره فقط بالناحية الدينية ليحقق انتصارا في إطار إعادة تركيب الأمة و بناء الدولة عبر رسم وحدة عرقية للأمة التركية، باعتبار من يقطن أو يسكن في الأراضي التركية فهو تركي بغض النظر عن دينه أو عرقه".[3]

ثانيا: جدلية الإسلام والعلمانية في تركيا:

يقول "جراهام فولر" Graham Edmund Fuller: لقد انتهت تركيا القديمة، و لسنا متأكدين كيف ستكون تركيا الجديدة ..... فقد كانت تركيا القديمة التي هيمنت عليها رؤية أ توركية أو توافقية واحدة قائمة على نسيان متعمد للماضي العثماني الإسلامي، أما تركيا الجديدة يساهم في تشكيلها نخبة أكثر تنوعا ستقوم بدورها في إعطاء شكل جديد للحوار التركي حول الهوية القومية و من ثم السياسة الخارجية، و لا يمكن بناء تركيا الجديدة إلا بناء على التاريخ العثماني الإسلامي في عملية لا ينبغي أن ـ إليها فقط على أنها شريك للتقاليد و الأعراف الإسلامية.[4]

هود أتاتورك و جماعته في تثبيت العثمانية من خلال أجهزة الدولة خاصة المؤسسة العسكرية حامي حماة المبادئ العثمانية غير أن الوازع الديني الإسلامي لا يزال معبرا عن الهوية التركية المستمدة من الإرث الحضاري الإسلامي خاصة بعد الانفتاح السياسي الذي عرفته تركيا في الخمسينات و ذلك بعد صعود الإسلام السياسي و ترشح أحزاب سياسية إسلامية في الانتخابات مما أدى الى خطر الناجم عن الإسلام يهدد المجتمع العلماني التركي.

---

[1] محمد عربي لادمي، **مرجع سابق** ، ص70.

[2] المرجع نفسه، ص71.

[3] المرجع نفسه.

4 المرجع نفسه ص71

.

و هكذا برز في تركيا خطابين، إسلامي و علماني، بعد زوال الخطاب الأحادي العلماني "لسابق"، و بالتالي يرسم واقع و حقيقة الندية على وجه تركيا في ظهور الإسلام و العلمانية وجها لوجه.[1]

أ. نمو الحركات الإسلامية في تركيا:

فصل ثلاثون عاما مابين انقلاب أتاتورك في 1920 ـ انتفاضة الشعب التركي في انتخابات 1950 قاط حزب أتاتورك" ب الشعب الجمهوري" و إخلال الحزب الديمقراطي محله في سنة الحكم، و نال التأييد من طرف الشعب و ذلك بسبب الوعود التي قطعها للحركات الإسلامية للمجتمع التركي وإلقاء الكثير مما قدم به أتاتورك في المجال الاجتماعي و الديني.

بقاء المجتمع محافظ على صبغته الإسلامية و تجسدت من خلال حركات إسلامية كثيرة:

1- حركة النوريين:

أسسها عالم كردي جليل و هو سعيد النوري و يلقب ب (بديع الزمان) كان عضوا في مجلس الأمة ول الذي أسسه أتاتورك، و كان بديع الزمان يتعدى مختلف المناطق التركية رغم ما تعرض له من اب و الضغوط و سجن و نفي من اجل بناء نفوس المؤمنة و إنارة العقول بأنوار الإسلام.[2]

2- حزب الأمة:

مع تعدد الأحزاب ، سارع المارشال "جتمت" إلى تأليف حزب الأمة، و جعل أولى أهدافه احترام عقيدة الأمة و مقدساتها و إعادة مؤسساتها الدينية، و تكوين أكثرية إسلامية داخل المجلس لاستلام مقاليد الحكم.

3- رابطة الأتراك القوميين:

وكان يضم مسلمي رجال الفكر و الشباب المثقفين لإبلاغ و اطلاع الناس على الموروث الثقافي إلا أن الخوف من هذا التجمع ما لبث أن دب في قلوب رجال الحزب الديمقراطي و من ورائهم

---

[1] م.هاكان يافور، **العلاقات التركية الاسرائلية من منظور الجدل حول الهوية التركية، ابوظبي، مركز الامارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، العدد29، 2000**، ص26،27

[2] Bernard lewis :(**développement récent en Turquie international affaires**.newyork.juillet1951.p.320-331.

[3] محمد طه الجاسر، **تركيا ميدان الصراع بين الشرق و الغرب**، دمشق، دار الفكر 2002، ص268-269.

الدونمة و الصهاينة المسيطرين على 70% من وسائل الإعلام، فأوقعوا بالرابطة ضربة قاضية[1] أدت إلى إنهاء نشاطها.

4- حزب العدالة:

ظهر في 11 فبراير 1961، ضم الدكتور "نجم الدين اربكان" و مجموعة من نواب مجلس الشعب وين أول حزب إسلامي في تركيا للدفاع عن المقدسات المعنوية و النظريات الدينية، غير أن النائب العام التركي قام برفع دعوى قانونية لإغلاق الحزب و إلغائه.

5- حزب السلامة الوطني:

ففي عام 1973 جم الدين"اربكان"و "سليمان عارف" و مجموعتهم بإقامة حزب بديل لحزب لنظام الوطني الملغى، و تفادت المجموعة المؤسسة ذكر الإسلام مباشرة و اتجهت الى التعبير المباشر عن الإسلام، و بذلك تحاشى الحزب الاصطدام بالسلطة و بقانون الأحزاب و بالمحكمة الدستورية و دخل حزب الانتخابات العامة سنة 1983و فاز ب 11.8% ن مجموعة الأصوات و استطاع أن يكون له 48 عضوا بمجلس الأمة و في 1980 تدخل الجيش وأصدر قرار بإلغائه.[2]

بين أفكارهم: انتشار الصحافة ذات التوجه الإسلامي من خلال صدور مجموعة من الصحف والمجلات، وتحت تأثير هذا الحزب أصدرت وزارة الشؤون الدينية بيانا أكدت فيه على دعوة المرأة التركية إلى الحجاب، وكانت معارضة حزب السلامة الوطني لاستخدام أمريكا لقواعدها في تركيا في حل قضية الرهائن الأمريكيين الذين تم احتجازهم في السفارة الأمريكية بطهران في عام 1979، كما عارض الحزب الوجود العسكري الأمريكي في تركيا، وشدّد هذا الحزب بأن انتشار المبادئ الإسلامية لا ينبغي أن يكون بالقوة، وتعد خطوة تشكيل حزب السلامة الوطني إلى جانب الشعب الجمهوري اليساري التوجه، حكومة ائتلافية سنة 1974 من أبرز الخطوات التي قام بها الحزب.

6- حزب الرفاه:

أعلن أنه لا يميل الى تيار إسلامي معين و إنما يستفيد من تجربة الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي و مزجها بالمفهوم التركي و تفسيراتها، غير أن هذا الأخر لم يسلم من ضبط الجيش التركي على الديمقراطية و الإسلامية مما اضطر اربكان لترك الحكومة و حل الحزب نهائيا.

---

[1] محمد طه الجاسر، **المرجع نفسه**، ص273.

[2] اقتباس غير حرفي: محمد حدب**"آليات الحركة الاسلامية في تركيا: السياسة الدولية** جانفي 1998، ص131،128.

استطاع حزب الرفاه أن يحقق مكاسبا امة للتيار الاسلامي على عدة مستويات وخاصة على المستوى الاقتصادي والمستوى الاجتماعي، والمستوى الأهم هو المستوى السياسي من خلال تشكيل حزب لحكومة ائتلافية بزعامة تانسوتشيلر Tansuçiller، حيث أصبح "أربكان" رئيسا للوزراء سنة 1996، ولأول مرة في التاريخ الحزب الإسلامي يصل أحد إطاراته إلى قمة الهرم السياسي وفي دولة علمانية، كما أن حكومة الرفاه حققت مكاسب وطنية كبيرة.

7- حزب الفضيلة الإسلامي:

حل الحزب بتأسيس حزب إسلامي جديد و هو "حزب الفضيلة" برئاسة (رجائي كوتان) و يعتقد أن اربكان يقف وراء ختيار"كوتان" لزعامة الحزب وفي 14 ماي 2000 عقد حزب الفضيلة الإسلامي التركي مؤتمره العام لانتخاب قيادته ووضع إطار السياسة الجديدة للحزب أسسها و مبادئها في ظل التغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تشهدها تركيا عن طريق الانضمام الى الاتحاد الأوروبي.[1]

حزب الفضيلة على خطوات سلفه "حزب الرفاه" حيث حافظ على المواقف نفسها تجاه القضايا المطروحة على الساحة التركية، مثل قضية الحجاب وقضية التحاق تركيا بالاتحاد الأوروبي، لقد عانى هذا الحزب كغيره من الأحزاب جزاء الممارسة التعفسية التي يقودها الجيش في تركيا. بالإضافة إلى أن المؤسسة الكمالية تعارض الإسلام السياسي في تركيا وتحاول محاربته خشية من بقاء الإسلام وتأثيره بصورة أكبر على المجتمع التركي.

8- حزب العدالة و التنمية:

يتزعمه "طيب رجب اردوغان" لكن هذا الأخير أصر على نهجه المعتدل و ذلك من خلال تطمين رموز المؤسسة العسكرية و كسب تأييدهم و من إظهار نزعته المدنية غير الدينية، و لقد سجل فوزا ساحقا ي انتخابات سنة 2002 غلبية أصوات الناخبين حيث حصل على 34% من إجمالي الأصوات ليحظى على 363 مقعدا في البر ، التركي، وحظي الحزب بتأييد قطاع عريض من الجماهير التركية ى من غير الإسلاميين حيث أعلن احترامه للنظام العلماني و لحرية الأفراد، و عدم نشره دينيا على عتبار انه يمثل نموذج الإسلام المعتدل والمستنير كما أكد على احترامه للدين الإسلامي و إيمانه بالمذهب العلماني في سياسة الدولة[2].

وضع حزب العدالة والتنمية في أجندته السياسية، هدفا رئيسيا وهو الارتقاء بتركيا بشتى الطرق سائل المتاحة، من خلال الوصول بتركيا إلى بوابة الانحاد الأوروبي، لانعاش الاقتصاد التركي،

[1] يوسف ابراهيم الجهمان. **''الإسلام و السياسة في تركيا''**، سوريا، دار حوران، ط1، 2001،ص186.

[2] سعد عبد المجيد، **تركيا، (القضاء بل الانقلاب لمنع الأحزاب السياسية–online.netwww.islam2001/06/23**

والرفاهية المجتمعية وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة في تركيا، مع عدم تغييب العلاقات الخارجية مع الجوار العربي والشرق أوسطي، حيث عمل الحزب من خلال سياسة العمق الاستراتيجي التي تبناها وزير خارجية الحالي أحمد داود أوغلو والعمل على ارتقاء السياسة الخارجية مع دول الجوار بالاعتماد على سياسة صفر مشاكل والعمق الاستراتيجي.

9- حزب السعادة الإسلامي:

حزب إسلامي يمثل الحركة الإسلامية التقليدية في تركيا و يرعاه "اربكان" و يعتبره امتدادا للأحزاب الإسلامية التقليدية المجمدة من طرف القضاء أو الجيش، و من أهم القضايا التي تصدرت الأجندة الانتخابية "الحجاب و البطالة".[1]

لم يستطع حزب السعادة الخروج بالبلاد من الأزمة الاقتصادية التي ظلت تتخبط فيها، لأن حزب الرفاه الذي يعتبر امتدادا لحزب السعادة لم تترك له الفرصة الكاملة للاستمرار في مشروعه في تدبير شؤون البلاد، وبفضل الأحزاب السياسية ذات الجذور الإسلامية ظهر حزب العدالة والتنمية التركي، ما يوضح مدى تحكم المؤسسة العلمانية التركية، ومدى ارتباط المؤسسة العسكرية بالحياة السياسية التركية.

المبحث الثالث: المكانة الجيوسياسية لتركيا في منطقة الشرق الأوسط.

أولا: الموقع الجغرافي لتركيا

قد لعب الموقع الجيوسياسي دورا بارزا كمدخل من مداخل السياسة الخارجية التركية، و محددا هاما سلوكها الخارجي، حيث تتحدد الأهمية الاستراتيجية لتركيا في اغلب جوانبها، بالموقع الجغرافي المتميز الذي تشغله.

تبلغ مساحة تركيا حوالي 780567 كلم^2 منها 24.000 في أوروبا و 756.567 في أسيا، و يبلغ طول حدودها 2753 منها 877 كم مع سوريا و 210 كم مع روسيا، و 269كم مع بلغاريا و 330كم

[1] بشير عبد الفتاح (**الانتخابات التركية....و واقع و حدود التغيير السياسي**)، السياسة الدولية: القاهرة، المجلد 38، العدد159، يناير 2003، ص165، 66.

مع العراق، و 454كم مع إيران و يبلغ طول سواحلها 8333كم على البحر الأسود، 1577كم على البحر الأبيض المتوسط و 2705كم بحر ايجة و 172كم على الدردنيل، 90كم على البوسفور، و 927 على بحر مرمره.

خريطة تبين الموقع الجغرافي لتركيا

و تمثل هضبة الأناضول قلب هذه المساحة، و هي هضبة عالية لها حدود طبيعية البحار من الشمال، الغرب و الجنوب، و سلسلة من الجبال العالية من الجهة الشرقية، و قد كان لهذه الهضبة تاريخا مؤثرا في بلورة العمل السياسي العام للإمبراطوريات التي كانت تركيا جزءا منها و اتحاد الإمبراطوريات المجاورة التي كانت تنشد التوسع و المجد.[1]

د منحها موقعها المتميز و الحيوي، فرص الإطلالة على نقاط الفعل الدولي و التأثير فيها، فباشر أنها على مضيقي البوسفور و الدردنيل، فهي تسيطر على الممر الملاحي الوحيد لسفن كل من بلغاريا، رومانيا و روسيا نحو الموانئ العالمية، و هو الأمر الذي يجعلها بالتكامل مع قناة السويس و باب المندب جزءا مهما في الواجهة الاستراتيجية العالمية لحلف الناتو.

تقع تركيا في الجزء الشمالي الشرقي للكرة الأرضية، تتربع عبر قارتيأسيا و أوروبا، يحدها من الجهة الشمالية الغربية بلغاريا و من الغربية اليونان، و من الجهة الشرقية أرمينيا و أذربيجان و جورجيا

[1].إيمان دني، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، الإسكندرية مصر، الناشر مكتبة الوفاء القانونية الطبعة **الأولى**، 2014، ص69.

و إيران، و من الجهة الجنوبية العراق و سوريا، و يقع ما يقرب من 100/3 من مساحة البلاد في أقصى الشرق من جنوبي اروبا و يطلق عليه اسم "تراقيا" و تقع اسطنبول اكبر المدن التركية في هذا الإقليم.[1]

عب الخطوط الجيوسياسية الأمامية، المدعمة بالعناصر الثقافية و التاريخية المتراكمة لأي مجتمع، دورا مهما في تشكيل وضع هذا المجتمع في الساحة الدولية على سبيل المثال الخطوط الأمامية لجيوسياسية المعبرة عن الذهنية الاستراتيجية الألمانية، المرتبطة بالهوية الألمانية، و تاريخ الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة، و بين واقع الحدود الألمانية قانونية الفعلية، قد تسبب في حدوث حربين عالميتين في الماضي، و كذلك يمكن القول أن العنصر الأساسي الذي أدى الى بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوى عظمى في المسرح التاريخي هو المحاولة المستمرة و عن طريق التحرك من عمق محيط الأطلسي الى المحيط الهادي، لتحويل الخط الأمامي الجيوسياسي الى ساحة سيادة قانونية سياسية.[2]

إلى جانب الأهمية الجيوسياسية التي تملكها في الخط الشمالي- الجنوبي التقليدي لأوراسيا، لذا يجب إعادة تقييم موقع تركيا الجيوسياسي في القارة الأسيوية في الطرق الانتقالية على الخط الشرقي- الغربي، و في خطوط الفصل الجيوسياسية على الخط الشمالي-الجنوبي.[3]

ثانيا: البناء الجيوسياسي لتركيا

تقع تركيا في موقع مركزي من مناطق العبور عن طريق ساحات النفوذ للقوى البرية و البحرية، و تتقاطع في تركيا النقاط التي تربط الكتلة البرية الاورو-اسيوية المركزية مع البحار الساخنة و إفريقيا على ال جنوب من خلال منطقتين بريتين و هما البلقان و القوقاز، و نقاط عبور بحرية تتمثل في المضايق بالإضافة لى المناطق التي تربط أوراسيا مع منطقتي الشرق الأوسط و قزويني اللتين تعتبران مركز للمصادر الجيو اقتصادية، كانت منطقة الأناضول إحدى مناطق الهامة و هي مرشحة لان تكون مركز القوة سياسة بشكل دائم.[4]

---

[1] صفرة الهام، **تركيا بين الإسلام و العلمانية** ، مذكرة ماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2007، ص06.

[2] احمد داود اوغلو، **العمق الاستراتيجي، موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية**، مركز الجزيرة للدراسات الطبعة الأولى، 2010، ص38.

[3] المرجع نفسه، ص230.

[4] احمد داود اوغلو، **مرجع سابق**، ص142.

لقد حاولت تركيا استخدام العامل الجيو سياسي كورقة رابحة تدفع من شانها أو تزيد من اعتبارها وقوة مساومتها في الدخول الى حلف من الأحلاف، و حاجة تركيا للمظلة الأمة الغربية، و قد اعتبر الموقع الجيوسياسي لتركيا أداة استراتيجية دفاعية، و نهاية الحرب الباردة لابد من إعادة تحليل الدور الجيوسياسي لتركيا في المحيط الدولي الجديد.

و لذلك يجب تغيير النظر الى الوضع الجيوسياسي من فكرة أو إستراتيجية الدفاع عن الحدود، بل يجب رؤية الوضع الجيوسياسي كأداة لانفتاح على العالم، مع شرط الانتقال من ساحة التأثير الإقليمي على الحدود الى ساحة التأثير ي و الدولي مرهون باستخدام العامل الجيوسياسي في العلاقات لاقتصادية و السياسية و الأمنية الدولية.[1]

على سبيل المثال: كان بعض الخلفاء يرون ضرورة المحافظة على الوضع الجيوسياسي لتركيا خلال الحرب الباردة لان وحدة تركيا تشكل حاجزا امام الاتحاد السوفياتي الى المياه الدافئة، و يمكن لهؤلاء أيضا أن يروا في التأثير الجيواقتصادي التركي في الشرق الأوسط اليوم قائم على توازن الماء النفط ررا يتعارض مع مصالحهم، فيطالبوا بتغيير هذه الحدود السياسية أو بتشكيل ساحات تأثير جديدة بمنأى عن القانون الدولي".[2]

ثالثا: القضايا الأساسية ذات الإبعاد السياسية

من بين القضايا الأساسية ذات البعد السياسي نجد قضية المياه في منطقة الشرق الأوسط، نظرا لأهمية هذا المورد المائي و المتعلق بالأمن القومي و الغذائي.

ا-المياه:

تعتبر قضايا المياه في الوطن العربي من أهم القضايا الحساسة المتعلقة بالأمنيين القومي و الغذائي، و هي من القضايا التي تشكل نقطة ضعف في الكيان العربي، فالطبيعة تؤدي دورها مهما في

[1] المرجع نفسه، ص143.

[2] المرجع نفسه.

الميزان المائي، و الثروة المائية، ذات الأهمية البالغة في الأرض العربية و لا حيث تحتوي على انهار كبرى في المقياس العالمي على غرار النيل و الدجلة و الفورات.

و في ضوء الموارد المائية المتاحة، وحاجة الاستهلاك، فان العجز المائي الحالي في الدول العربية إنتاج الغذاء يقدر بنحو58% مليار متر مكعب، و نظرا الى عدم القدرة على زيادة الموارد المائية المستغلة حاليا في النشاط الزراعي،[1] من هنا تكتسب العلاقات العربية–التركية أهمية خاصة من خلال مشاركة سورية و العلاقات و تركيا في أهم مصدرين من مصادر المياه في المنطقة، أي نهرين دجلة و الفرات، و بعد الحرب العالمية الثانية حصلت البلدان العربية على استقلالها السياسي و من ثم بدأت تتكون ملامح مشكلة مائية تتعلق بتقسيم المياه المشتركة بين كل من تركيا و سورية و العراق و ذلك بفعل عاملين رئيسيين:

أ. سيطرة تركيا على منابع نهري دجلة و الفرات.
ب. اعتبار قضية المياه ضمن المشكلات السياسية القائمة بين الدول الثلاث.

إن المشاريع التركية التي أقيمت و تقام حاليا، من شانها تخفيض التدفق المائي للنهرين إلى الأراضي السورية و العراقية، ما سيؤدي إلى التأثير السلبي في الإنتاج الزراعي و المناخ على وجه عام، كما سيسهم في تفاقم مشكلة الجفاف و التصحر التي يعانيها كل من سورية و العراق.[2]

تلعب الموارد المائية دورا مهما في إعادة تعريف العلاقات بين الدول في منطقة الشرق لا سيما مع تضاؤل الموارد المائية بصورة مستمرة، و لقد اصبح من الحقائق القائمة في المنطقة أن يكون للصراع على المياه تأثير مباشر على الأمن و الاستقرار خصوصا و أن المياه تعد قضية من قضايا الأمن القومي و السياسة الخارجية و الاستقرار الداخلي.

حاول تركيا إحصاء مصادر قوتها في عالم تلاقي فيه فائض عمالتها صدا من قبل أوروبا، و علق فيه أهميتها الاستراتيجية حلف شمال الأطلسي بعد انتفاضات أوروبا الشرقية، و تهدد وحدة أراضيها مشكلة كردية متفاقمة، و ذلك بتوجه الأفكار التركية نحو "المياه" من خلال مشاركة تركيا في المفاوضات المتعددة الأطراف، خاصة أن تحقيق المصلحة التركية يتطلب بذل جهود تركية كبيرة لإنجاح هذه المفاوضات خاصة و أن تركيا تتمتع بموارد مائية متنوعة و يمكن لها أن تساهم في تحسين الوضع في المنطقة[3] باعتبار أن تركيا تشكل الخزان الطبيعي للمياه في منطقة الشرق الأوسط حيث يوفر لها

[1] منير الحمش، **وجهة نظر عربية في واقع و أفاق العلاقات الاقتصادية العربية–التركية**، ص114،115.
[2] المرجع نفسه، ص116.
[3] عماد الضميري، **تركيا و الشرق الأوسط**، مركز القدس للدراسات السياسية، 2002، ص41.

موقعها الجغرافي أمطارا غزيرة و تسمح مناطق الجبلية بتجميع هذه الأمطار و إقامة السدود لتوليد طاقة كهربائية ضخمة.[1]

II- مشروع GAP غاب :

يتألف هذا المشروع من 22 سدا و 19 محطة للطاقة الكهربائية و مشروعات أخرى متنوعة في اعات الزراعة و الصناعة و المواصلات و الري، و الغاب من حيث المساحة هو أضخم مشروع في الم و يشمل ثماني محافظات و عند إتمامه تقارب مساحة الزراعة المروية من خلاله 805 مليون هكتار أي نحو 19% من مساحة الأراضي المروية في تركيا.[2]

و من أهم سدود مشروع الغاب، سد أتاتورك و قد دشن هذا السد في 1992 بحضور رؤساء و ممثلي الدول، حين يقع هذا السد على نهر الفرات على بعد 24كلم من مدينة بوزوفا، و يعد الثالث في العالم من حيث حجم قاعدته 8405 مليون م^2، تعتقد تركيا أنها بتنفيذها لهذا المشروع (الغاب) ستصبح تتحكم في الأمن المائي و الغذائي لدول المنطقة، الى جانب استخدام المياه كثروة وطنية يمكن مبادلتها بالنفط أو كسلاح لتحقيق مطالب أمنية.[3]

III-المشاكل الحدودية بين تركيا وجيرانها :

لواء الإسكندرية: هي منطقة في أقصى شمال غرب سوريا تم ضمها الى تركيا في 1939 و إلا أن سوريا لم تعترف بذلك و لا تزال تعتبره جزءا من أراضيها و تظهره كذلك على خرائطها حيث كانت في الدولة العثمانية مناطق إدارية تابعة لولاية حلب، فأصبح لواء الإسكندرية محافظة كبقية المحافظات السورية.[4]

و تبلغ مساحة اللواء 4800 كيلومتر مربع، يطل على خليجي اسكندروه و السويدية في الزاوية الشمالية الشرقية للبحر الأبيض المتوسط، و يتوسط شريطه الساحلي رأس الخنزير الذي يفصل بين الخليجيين المذكورين، أهم مدنه انطاكية و اسكندرونة و اوردو و الريحانية و السويدية ارسوز اللواء ذو طبيعة جبلية و اكبر جباله أربعة: جبال الامانوس و جبل الأقرع و جبل موسى و جبل النفاخ، أما أهم أنهاره فهي: نهر العاصي الذي يصب في خليج السويدية و نهر الأسود، و نهر عفرين.[5]

---

[1] المرجع نفسه، ص211.

[2] خورشيد حسين دلي، **تركيا و قضايا السياسة الخارجية**، من منشورات اتحاد الكتاب العرب،1999، ص46.

[3] المرجع نفسه، ص46.

[2] ا.إيمان دني، **مرجع سابق**، ص220.

[5] المرجع نفسه، ص220.

و تعد مدينة الاسكندونة من أهم الموانئ البحرية التي تعتمد تركيا لتصدير النفط، الى جانب اعتماد اللواء الاسكندرون على السياحة نظرا لاحتوائه على مدن تاريخية، أما في الزراعة فيشتهر اللواء بالقطن، الحبوب، المشمش، التفاح، و مع بدء الانتداب الفرنسي على سوريا و لبنان كان اللواء تابعا لولاية حلب، أما في اتفاقية سايكس بيكو (1916) كان اللواء داخل المنطقة الزرقاء التابعة للانتداب الفرنسي بمعنى أن المعاهدة اعتبرته سوريا و هذا يدل على أن هذه المنطقة هي جزء من سوريا.

كان اللواء جزءا من المملكة السورية العربية التي قامت عقب نهاية الحرب العالمية الأولى و سقطت بيد الاحتلال الفرنسي في معركة يسلون، و بعد ذلك أشرفت الإدارة الفرنسية حول انضمام اللواء الى تركيا و ابتدأت سياسة شريك اللواء و تهجير السكان العرب الى سوريا.[1]

IV- السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط:

تقوم السياسة الخارجية التركية التي هي ذراع لتحقيق المشروع التركي على دعامتي القيم المرتبطة سلام والاستقرار والعدالة من جهة، والمصالح المرتبطة بهذه القيم من جهة أخرى والتي تسعى من لالها التأكيد على أنها لا تحقق مصالحها فحسب، وإنما أيضا مصالح الدول الإقليمية جميعا من خلال التركيز على تعزيز مفهوم الربح المتبادل situationwin-win، وليس على مفهوم التنافس ذي الطبيعة الصفرية.[2]

فالرؤية الكبرى لوزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو والتي يسميها "العمق الاستراتيجي" ترسم لتركيا دورا فائق النشاط في عملية صناعة السلام، وقد كان مشروعه الأول حل مشاكل تركيا مع جيرانها، نجح في ذلك إلى حد كبير، أما طموحه التالي ليس فقط "صفر مشاكل مع الجيران" ولكن أيضا "صفر مشاكل مع الجيران".[3]

ويمكن القول بأن تركيا تتبع سياسة تعدد الدوائر الإقليمية التي تأثر بدرجة أو بأخرى على المكانة التركية في الشرق الأوسط، وتأتي هذه السياسة نتيجة توزع اهتمامات وتحركات سياسة تركيا الخارجية من حيث الأهمية والقدرة على التأثير في أكثر من دائرة إقليمية هي: الدائرة الأوروبية والدائرة الأمنية-الأطلسية، والدائرة الآسيوية (الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز)، ودائرة البلقان والبحر الأسود، والدائرة الشرق أوسطية، وتعود هذه السمة المميزة للسياسة التركية، إضافة إلى عدم حسم مشكلة

[1] المرجع نفسه، ص221.

[2] عماد قدورة، **تركيا ومسألة التدخل العسكري بين الضغوط والقيود**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2014، ص 06.

[3] ستيفن كينزر، **مثلث القوة المقبل بماذا يجب أن تكون تركيا وإيران حليفتي الولايات المتحدة المستقبلتين في الشرق الأوسط**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010، ص02.

هوية تركيا، وإلى توزع وتنزع مصالحها القومية واهتماماتها السياسية والاقتصادية والأمنية، إلى جانب مجموعة الاعتبارات التاريخية والثقافية المؤثرة في جميع هذه الدوائر.[1]

رابعا: التعامل التركي مع الأزمة السورية

شهدت العلاقات التركية– السورية تحسنا ملحوظا بعد تشكيل حكومة حزب العدالة والتنمية التركي في 2002، التي أفادت كثيرا من الاتفاقية فيه الموقعة بين البلدين في عام 1998 ، حيث تعمدت سوريا ف جميع أشكال الدعم لحزب العـ ال الكردستاني، بعد أن وصلت التهديدات التركية لسوريا ذروتها، ت أن تصل العلاقات بينهما إلى حالة الانفجار قبل الإعلان عن الاتفاقية السابقة.[2]

كما ساهمت تركيا في تغير النظرة العدائية المتبادلة بين سوريا والولايات المتحدة الأمريكية، ولعبت أنقرة دور هام في فك العزلة السورية والحيلولة دون الاستهداف الأمريكي لسوريا من خلال استخدام القناة الأوروبية الفرنسية، تجدر الإشارة إلى أن الوساطة التركية بين سوريا وإسرائيل رغم التقدم الذي شهدته عام 2008، إلا أنها توقفت بسبب الحرب الإسرائيلية على غزة في 2008 وبداية 2009 ما جعل القيادة السياسية التركية تشترط وقف الحرب وفك الحصار على غزة لمواصلة هذه الوساطة.[3]

خامسا:الثورة السورية وتداعياتها على العلاقات السورية التركية

إذا كانت مواقف التركية من الثورات التي شهدتها عدد من الدول العربية أعادت طرح وتأكيد مركزية التساؤلات التي تتعلق بجوهر السياسة الخارجية التركية حيال المنطقة العربية وتوجهاتها، والتي أكد عليها الرئيس التركي "أردوغان" بأنها تنطلق من حق الشعوب العربية في اختيار من يحكمها وفقا للنموذج الديمقراطي، وفي حياة أكثر كرامة، فإن ما حدث في سوريا منذ 2011 من احتجاجات شعبية مناهضة للرئيس"بشار الأسد" ومن عنف مفرط من جانب النظام السوري إزاء المتظاهرين، وضع السياسة التركيا في حرج ومأزق، إما التضحية بالنظام الحاكم في سوريا مثلما فعلت في مصر، عندما طالب "أردوغان" من "مبارك" التنحية والاستجابة لمطالب شعبه، ونفس الأمر في الحالة الليبية في تنحية "القذافي"، وذلك حتى لا تفقد تركيا رصيدها السياسي الذي اكتسبته عبر جهد بذلته سياسيا وديبلوماسيا منذ بداية الثورات

[1] عماد ضميري ،**مرجع سابق** ص11.

[2] طايل يوسف عبد الله العدوان، **الاستراتيجية الاقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط**، جامعة الشرق الأوسط 2002– 2013، ص102.

[3] إيمان دني، **مرجع سابق**، ص147.

العربية، بعبارة أخرى تغليب مصالح تركيا الحيوية من خلال رسم خارطة طريق النظام السوري للخروج ن الأزمة، والانفتاح على كافة أطراف المعادلة السياسية في سوريا، من أجل الوصول إلى حل يرضي كافة أطراف الأزمة، مع رفض التدخل العسكري في سوريا لتداعياته السياسية والأمنية عليها.[1]

ترتب على ذلك أن تحول النزاع المحكوم بالرغبة في عدم التصعيد إلى صراع مرتفع الحدة، وذلك بعد أن قامت القوات السورية بإسقاط طائرة استطلاع تركية في المياه الاقليمية في صيف 2012، وعلى الرغم من أن تركيا صعدت سياسيا من خلال حشد الدعم الدولي في مواجهة الاعتداء السوري، إلا أنها ت على استراتيجيتين أساسيتين: أولهما تمثلت في حشد العديد من القوات التركية على الحدود مع سوريا بقصد إرسال رسالة لدمشق بأن الرد التركي لم يتقيد بلغة السياسة والديبلوماسية، وإنما سيكون من خلال الأدوات العنيفة « Hard Power ».[2]

ثانيها، التأكيد على أن لدى تركيا خططا جاهزة للعمل على إقامة مناطق آمنة داخل الأراضي السورية، وهي خطوة ترى أنقرة أن من شأنها دعم جهود اسقاط النظام البعثي عبر توفير مناطق عازلة تستغلها قوات المعارضة وتنطلق منها لاستهداف قوات الجيش السوري.[3]

سادسا: الموقف التركي من التنظيم الارهابي المسمى "داعش"

ترك موقف تركيا من غزو "داعش" للعراق، ومن قبل نشاطها في سوريا أسئلة كثيرة حول أسباب دعم "أنقرة" (عاصمة تركيا) لتنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، وكل التنظيمات المتطرفة التي ظهرت مؤخرا على مسر لأحداث في سوريا، ومن ثم في العراق، ولم يعد السؤال هل أن أنقرة تدعم "داعش"، أم لا، في حين تدعم تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية هذا التنظيم الإرهابي الخطير والعنيف لذي لا ينسجم أبدا مع القيم التي يحملها الاسلام التركي.

[1] عبيد محمد عاطف العندور، **جدلية بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر**، مجلة دراسة الشرق الأوسط، العدد السادس، المجلد الثالث، **جامعة** حلوان، مصر، 2011، ص 375.

[2] محمد عبد القادر خليل، **حول التوتر السوري التركي الأخير، متحصل عليه يوم 30-1262012من موقع**.http:/www.alarabiya.net/articles/2012/10/24/241874.html

[3] عبير محمد عاطف العندور، **مرجع سابق**، ص 376.

لعل أول الأسباب أن انهيار سياسة تركيا الخارجية، وفشلها في سوريا ومن ثم في مصر والعراق، جعلها تلجأ إلى شعار ميكيا فيلي الشهير "الغاية تبرر الوسيلة" وأ تكون مستعدة من أجل تعويض هذا الفشل و الانهيار.[1]

ولقد جربت تركيا في العراق شتى الوسائل للإطاحة برئيس الحكومة نوري المالكي، حتى قبل نشوب الأزمة في سوريا، بدءًا من رعاية تشكيل القوائم الانتخابية المعارضة، وصولا إلى ترتيب إنقلاب عسكري ـ طارق الهاشمي، ولما لم تنجح في ذلك لجأت إلى خيار التنظيمات الارهابية مثل "داعش" لعلها تضرب أكثر من عصفور بحجر واحد، وأن استخدام أنقرة ل"داعش" بالتحالف مع مجموعات المعارضة السابقة، إنما يهدف إلى خلق دولة سنية، وبالتالي تقسيم العراق ولو شكليا، لا يخدم المصالح التركية كما يرسمها وزير الخارجية أحمد داود أوغلو، وانتقلت أنقرة بعد دعم المالكي للنظام في سوريا، من سياسة حماية وحدة العراق إلى سياسة تفتيته وتدمير كيانه السياسي، وكانت آخر هذه الخطوات اتفاقيات نفطية مع إقليم كردستان من دون العودة إلى حكومة بغداد، وتصدير النفط العراقي كما أن أنقرة كانت شريكة أساسية في تفكيك وسرقة معامل حلب إلى تركيا.[2]

سابعا: مشكلة الأقليات في منطقة الشرق الأوسط

شكلت المسألة الكردية عامل توتر داخل تركيا في فترة ما بين الحربين العالميتين مما دفعها إلى تجنيد مختلف قواتها للقضاء على الحركة الكردية، فعملت بعدها تركيا على إتخاذ العديد من الإجراءات وإصدار المراسيم والقوانين بغرض تتريك الأكراد، وفرضت على المنطقة الكردية رقابة عسكرية شديدة، ومنع دخول الأجانب ومراسلي الصحف المحلية والأجنبية إليها.

ليتم بعدها محو كلمة أكراد وكردستان بصفة نهائية من المصطلحات الرسمية للغة التركية، وتم ترحيل أعداد كبيرة من الأكراد خلال العشرينيات والثلاثينيات، ومنذ ذلك الوقت حاولت تركيا ومازالت إنكار الهوية القومية للشعب الكردي في تركيا بشتى الوسائل السياسية والقانونية والأمنية وقد سمتهم ب "أتراك الجبال".[3]

بالإضافة إلى أن السلطات التركية اتخذت العديد من الاجراءات تمنع الأكراد من إنشاء الأحزاب السياسية وممارسة النشاط الإعلامي، والسياسة التركية تجاه المشكلة الكردية تبدو متناقضة، ففي الوقت الذي لا تعترف فيه تركيا بوجود مشكلة كردية في تركيا وتتبع ضدهم أشد الأساليب العسكرية في الداخل.

---

[1] د. محمد نور الدين، **نقلا عن صحيفة السفير اللبنانية**.

[2] نفس المرجع.

[3] إيمان دني، **مرجع سابق**، ص230.

تقوم بدور الحماية لأكراد العراق وتقيم مع الفصائل الكردية في شمال العراق أشكالا من التعاقد الأمني والسياسي، وترعى جهود الوساطة السلمية بين الفصيلتين الكرديين المتحاربين "الحزب الديمقراطي الكردستاني" و"حزب الإتحاد الوطني الكردستاني".[1]

وتهدف تركيا من وراء هذه السياسة إلى:

- تحديد أكراد العراق إزاء المشكلة الكردية في تركيا.
- استخدام الورقة الكردية كعامل ضغط عند جيرانها الجنوبيين للقيام بدور إقليمي حيث أن في السياسة الخارجية التركية أن أنقرة ترفض قيام دولة كردية مستقلة في العراق وتلتقي توجهاتها هذه مع توجهات إيران، ومن هنا تكرر تركيا مبادئ سياستها تجاه العراق القائمة على تمسك تركيا بوحدة أراضي العراق وسيادته، ومعارضتها أية محاولة لإقامة دولة كردية في شمال العراق.[2]

وقد كانت المشكلة الكردية ولازالت عامل مهم في سياسة تركيا إتجاه جيرانها في المنطقة المعنيين بالمشكلة، سواء أثارت الخلافات، وفي إنشاء التحالفات والتعاونات في سبيل التصدي لها ومواجهتها.

يشكل الأكراد بحكم تواجدهم في المنطقة الحدودية المشتركة بين كل من سوريا والعراق وإيران وتركيا مصدر للتوتر وعدم الاستقرار للعلاقات بين تركيا وهذه الدول فأي اضطراب إقليمي يسببه الأكراد من أية دولة ستكون له تداعيات وانعكاسات على بقيتها[3] سارت هذه التداعيات في مسارين متلازمين: التنسيق الإقليمي بين هذه الدول لإحتواء النزعة الانفصالية الكردية، والاتهامات التركية المتكررة بدعم هذه الدول لحركة الإنفصال الكردية في تركيا.[4]

ومن ناحية أخرى، فإن الأقليات داخل تركيا غير محمية بشكل تام ولا نعني فقط الأكراد، الذين نت ثقافتهم لقمع وحشي على مدّ سنوات عديدة والذين يواجهون التمييز، بل هناك أيضا المسيحيون الإسلاميون، واللادينيون، فما زالت النزعة القومية الشوفينية تتحكم بالثقافة السياسية التركية، كما أن الصحافة ضعيفة وتعاني الفساد.

أما زاب فهي عبارة عن مجموعات شمولية مغلقة، ومن ناحية أخرى فإن النظام التعليمي التركي لا يشجع على التفكير الحر، بل هو مقيد، وحتى تقوم تركيا بحل هذه المعضلات تبقى قدرتها على أن تكون منارة للحرية المحدودة.[5]

ثامنا: الموقف التركي من ثورات الربيع العربي

---

[1] المرجع نفسه، ص233.

[2] المرجع نفسه.

[3] Peri Pamir, **Turkeyin its Regional Environment inthepost bi polar**, p142.

[4] Robert Olson, **the Kurdish Question Four Years on the Policies of Turkeu Syria**, **Iran and Iraq middle east Policy**, vol3, p168.

[5] ستيفن كينزر، **مرجع سابق**.

شكل منهج تركيا المنطلق من القيم وتركيزها على الديمقراطية والشرعية الشعبية أساس سياستها تجاه الانتفاضات في الشرق الأوسط، فمنذ قيام ثورة تونس انتهجت تركيا سياسة خارجية دينامية تعكس مبادئها الأساسية، حيث قررت تركيا دعم الشعب الذي ينتفض للمطالبة بحقوقه الأساسية مثل حرية التعبير وغيرها... والمحافظة على الصداقة العميقة بالشعوب لتحقيق التوازن لحسابات القوي، ثانيا: الانتقال إلى النظم الشرعية السياسية الديمقراطية من خلال التوازن بين الأمن والحرية.[1]

شكلت المعطيات الدولية والاقليمية والمحلية خلال العشر سنوات الماضية من 2002-2012 مرحلة انتقالية واسعة النطاق في مجرى العلاقات الدولية وشهدت حراكا غير مسبوق على مستوى النظم السياسية منطقة الشرق الأوسط، فيها وضع دول عديدة في هذا الإقليم إلى حال جديد، سواء بفعل العوامل الخارجية وتأثيراتها مثل الاحتلال الأمريكي لكل من أفغانستان في 2002، والعراق في 2003، و عبر العوامل الداخلية التي لعبت الشعوب دورا مؤثرا فاعلا من جرائه الأنظمة التسلطية أين شهد ما يعرف بثورات الربيع العربي[2].

وعلى صعيد الموقف التركي من هذه الثورات فيقتصر في محاولات تركيا لتجنب الصراعات العرقية والدينية في المنطقة، وهذا ما دفعها للنظر بجدي إلى أن يكون موقفها معبرا عن دبلوماسية القوة الناعمة، لكنّها فاعلة في كل الأقاليم التي ترتبط معها بعلاقات، عبر التزام تركيا بسياسة السلام الاستباقية من أجل الحيلولة دون تحول الخلافات إلى صراعات، كما أعلنت تركيا تأكيدها على المساهمة في حل الصراع العربي الاسرائيلي من خلال الوساطة بين سوريا وإسرائيل وكذلك بين الفلسطينيين وإسرائيل.

يتمثل الموقف التركي من هذه الثورات:

1- احترام إرادة الشعوب ورغبتهم في التغيير والديمقراطية والحرية.

2- الحفاظ على استقرار الدول وأمنها، وضرورة أن يحصل التغيير سلميا.

3- رفض التدخل العسكري الأجنبي في شؤون الدول العربية تجنبا لتكرار حالة العراق وأفغانستان، وتعرض البلدان العربية لخطر الاحتلال أو التقسيم.

4- تقديم العوض والدعم للتحولات الداخلية حسب الظروف الداخلية الخاصة بكل دولة.

5- رعاية المصالح التركية العليا، التي تشمل الاستثمارات والمصالح الاقتصادية والحفاظ على أرواح الرعايا الأتراك وممتلكاتهم.

6- الاستناد إلى الشرعية الدولية والتحرك في إطار القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

7- عدم استخدام القو المسلحة التركية ضد الشعوب العربية واقتصار الدور التركي على المهام الانسانية غير القتالية وأعمال الإغاثة.

---

[1] د. أحمد داود أوغلو، **مرجع سابق**، ص8.

[2] د. احمد داود اوغلو، **المرجع نفسه**

8- مراعاة خصوصية كل دولة وظروفها ووضعها الداخلي وعلاقاتها الخارجية ومصالح تركيا معها.

واتبعت تركيا موقف الترقب الحذر من ثورات الربيع العربي في بادئ الأ ر، كما هو الحال عندما تبنت منهجا حذرا حداث دوار اللؤلؤة في البحرين لتداخل تلك الأحداث مع العلاقات بدول الخليج العربي من جانب، والقضايا الطائفية من جانب آخر، وهو ذات الموقف مع الثورة السورية في بدايتها، الأمر الذي أدى إلى اهتزاز ثقة بعض الشعوب العربية في السياسة التركية.

شكل الربيع العربي تحديا وفرصة حقيقية لاستراتيجية السياسة الخارجية التركية، فقد كانت الثورات في العالم العربي مرغوبة ولكنها غير متوقعة بالنسبة لأنقرة، ما لم يجعل حكومة رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان حاسمة منذ البداية بشأن كيفية لاستجابة لهذه الانتفاضات الشعبية، شأنها شأن معظم حكومات دول العالم، وإن اختارت تدريجيا الوقوف في صف المطالب الشعبية المشروعة في هذه الدول.[1]

وبدأ إدراك الفرصة في مسارعة أنقرة بالتحرك خلال تلك الأحداث للعب دور قيادي مقدمة النموذج لكونها إحدى الديمقراطيات المسلمة الناجحة، وباعتبارها نموذج يحتذي به لدمقرطة الدول العربية.[2]

وفي المقابل فإن ثورات الربيع ضعفت من حجم التحديات التي تواجهها تركيا في سعيها لأن تصبح القوة الإقليمية العظمى في المنطقة، عبر ما طرأت إليه من تغيرات لموازين القوى في الشرق الأوسط وهذا ما يؤدي من توقع بروز دور مصر كقوة إقليمية منافسة لتركيا، كما أنها (تركيا) التزمت بمدخل المتابعة الحذرة للأوضاع في تونس، فيما اتسم الموقف التركي بالتدرج في الحالة المصرية وصولا لمطالبة النظام بالرحيل، في خطوة شكلت تحولا نوعيا في السياسة التركية من خلال التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لدول أخرى غير مرتبطة بشكل مباشر بالأمن الوطني لتركيا، أما في ليبيا عارضت تركيا أي تدخل ي ضد نظام القذافي لكن اضطرت ورضخت هذه الأخيرة للضغوط من الإدارة الأمريكية والدول الغربية، ما جعل تركيا تغير موقفها.[3]

كما تراجع الدور التركي في الحالة اليمنية، وذلك بتجنب تركيا التدخل المباشر، واكتفت بمناشدات عامة سين مستقبل اليمن من خلال التحول الديمقراطي، وكما عبرت عن دعمها للمبادرة الخليجية لانتقال السلطة.[4]

---

[1] مراد يشيلطاش، اسماعيل نعمان تيلجي، **السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 16 يناير 2013، ص4.

[2] محمد هشام، **تحولات السياسة التركية إزاء دول الربيع العربي**.

[3] المرجع نفسه.

[4] المرجع نفسه.

خلاصة الفصل الأول:

إن الموقع الجيو استراتيجي الذي تتمتع به تركيا يؤهلها و يفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية، و بما يبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية و يعود عليها بمنافع اقتصادية في إطار علاقات تجارية بمرور مواد الطاقة عبر أراضيها من ناحية أخرى مما يمنحها مجالا أوسع للحركة و البحث على النفوذ الإقليمي لدولي من ناحية ثالثة، بالإضافة إلى أن تركيا تسعى إلى لعب دور أكثر فاعلية في التفاعلات الإقليمية لزيادة مكانتها الإقليمية، إلى جانب تحديد مسارات السياسية الخارجية التركية مستقبلا و هذا يتوقف على المقومات التي تمتلكها تركيا لكي يؤهلها للعب دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط و بما ينعكس على البيئة الدولية و الإقليمية لتركيا، و إنها قد تتأثر سلبا أو

إيجابا في سعيها الدؤوب نحو دور إقليمي فاعل و مؤثر تبعا لذلك، و كما أن تركيا تسعى من وراء إنهاء المشاكل مع الدول المجاورة إلى لعب دور إقليمي اكبر في المنطقة و تحسين الأمن الإقليمي من خلال توجهات تركيا لان تكون سياستها الخارجية أقوى في الرؤية تجاه الشرق الأوسط.

الفصل الثاني: دور تركيا في الشرق الأوسط و ادراكات صانع القرار في السياسة الخارجية

سنتناول في هذا الفصل الاعتبارات المصلحية التركية في الشرق الأوس من خلال التطرق الى مجموعة الأدوار المحتملة و المدركة لدى صانع القرار التركي و هذا يتبين من خلال الطموح الى إقامة الم التركي، و اظهار مجالات التعاون بين الطرف العربي و الطرف التركي و الت رق الى ذكر الوسائل و الآليات للعب دور/ادوار تركيا في منطقة الشرق الأوسط و ذلك من خلال الحديث عن الاستراتيجية التركية بالإضافة الى الأهمية الاقتصادية لتركيا و المقومات العسكرية التركية .

المبحث الأول: الاعتبارات المصلحية التركية في الشرق الأوسط:

أولا: الطموح إلى إقامة العالم التركي:

لقد أدى انهيار الاتحاد السوفياتي السابق و استقلال الجمهوريات الاسلامية في أسيا الوسطى الى وز "عالم تركي"، و قد أدى زوال الضغط الناجم عن وجود دولة الاتحاد السوفياتي و ظهور فراغ في هذه المنطقة الجغرافية الغنية بالموارد الى ظهور طموح تركي و ذلك لإقامة روابط اقتصادية و سياسية مع هذه الجمهوريات، الى جانب إقامة الجامعة التركية أو مجلس العالم التركي"، كما حرصت تركيا على إظهار نفسها بمظهر الشقيق الأكبر لهذه الجمهوريات مع العلم إن خمسة من اصل ستة جمهوريات هي ذات أصول تركية عرقية و تربطها لغة مشتركة مع تركيا و ذكر منها: أذربيجان ِ تركمانستان و كازاخستان فتنتمي إلى إيران حيث يتكلم سكانها اللغة الفارسية.[1]

و قد تحركت تركيا تجاه هذه الجمهوريات إقليميا عبر توسيع منظمة التعاون الاقتصادي (ايكو Eco) التي تضم كلا من تركيا وإيران و باكستان كما إنها تسعى لتكون إطارا للتعاون الإقليمي بين دوله الأعضاء في مجالات التجارة و الاستثمار و إقامة مناطق تجارية حرة، و كذلك في بعض المجالات الصناعة و الطاقة و الاتصالات.[2]

[1] خو رشيد حسين دلي، **تركيا و قضايا السياسة الخارجية** من منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص72.

[2] المرجع نفسه،ص73.

و على غرار منظمة Eco ، فقدبذلت تركيا جهودا كبيرة لإقامة منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود عام 1992 و التي تضم الى جانب تركيا كل من بلغاريا و روسيا و رومانيا و أرمينيا و أذربيجان و هي منظمة تسعى للقيام بنفس المهام مع الايكو أي مجالات التجارة و الاستثمار، و على مستوى الثنائي بادرت تركيا الى الاعتراف بالجمهوريات الاسلامية في أسيا الوسطى و إقامة العلاقات معها، و قد نجحت تركيا في عقد أول قمة لهذه الجمهوريات في انقرة سنة 1992.[1]

و تعمل تركيا على اتخاذ المزيد من الخطوات سواء ثقافية أو إعلامية من اجل إحداث مراكز أبحاث للعالم التركي مهمته دراسة التراث و التاريخ و اللغة في هذه الجمهوريات التي تنتمي الى "العالم التركي".

ثانيا: مجالات التعاون بين تركيا و الدول العربية:

لاشك أن القدرات الاقتصادية للطرفين كبيرة أي بين تركيا و الوطن العربي، و الأهم أنها(القدرات الاقتصادية) متنوعة، و لا تتضارب في الكثير من المجالات، باعتبار أن تركيا بلد طموح و ناهض صناعيا و زراعيا، و يمكن للوطن العربي أو دول شرق الأوسط أن يكون سوقا مهمة للمنتجات التركية، و في المقابل الوطن العربي يعاني نقصا في سد احتياجاته من المواد الغذائية، و يمكن لتركيا أن تسد هذا النقص، و لاسيما عبر مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول(الغاب) حيث تتوافر الحرارة الملائمة و المياه الوفيرة لزراعات كثيرة و متنوعة.[2]

و في المقابل، نجد أن تركيا تحتاج الى موارد الطاقة التي ينعدم وجودها في تركيا، و هنا يمكن للوطن العربي أن يكون ظهيرا لتركيا في سد احتياجاتها من النفط و الغاز الطبيعي وفق أسعار تفضيلية، كما يشكل النفط 44%من استهلاك تركيا للطاقة، و رغم أن الوطن العربي (الشرق الأوسط) منتج للنفط و الغاز الطبيعي، فان ثلث واردات تركيا من النفط يأتي من روسيا، و من إيران، و بلغت فاتورة تركيا السنوية من جانب النفط مثلا في 2007 حوالي 18 مليار دولار منها 5 مليارات من السعودية و العراق و سوريا، فيما هي 13 مليار من إيران و روسيا، و كذلك تستورد تركيا أكثر من 80 % من الغاز الطبيعي من روسيا(60%) و من إيران (20%)، في حين وجود خطوط أنابيب قائمة بين تركيا والعراق

[1] المرجع نفسه.

[2] محمد نور الدين، **وجهة نظر عربية في التعاون و التنسيق العربي التركي**، ص97.

و إمكانية مد خطوط أخرى من الخليج و مصر إليها عبر الأردن و سوريا، لذا تعتبر تركيا ممرا و مركزا لتوزيع النفط و الغاز إلى اروبا.[1]

كما يمكن التعاون أيضا في المسالة المائية باعتبار أن تركيا مصدر الثروة المائية فسوف تزود الدول العربية الشرق أوسطية بالمياه عبر القنوات القانونية للبلدان الموجودة على ضفاف الأنهار المشتركة الى جانب إقامة مشاريع مائية تجارية ذات جدوى على الصعيدين الزراعي و مياه شرب، من هنا يمكن القول أن تركيا تعمل على مصالحها الخاصة الفردية و الهدف من مساعدة الدول العربية بالمياه أو بتسويق منتجاتها إليها هو الحصول على الثروات المعدنية من نفط و غاز طبيعي بأثمان رخيصة.[2]

المصالح التركية في العراق:

ظلت المصالح التركية في العراق مستقرة إلى حد ما على مر السنين، وكان ما يحركها بصفة أساسية الخشية من تسييس محتمل لأكراد تركيا.

ويمكن إجمال هذه المصالح في عاملين أساسيين:

الأول هو منع أية مجموعة متمردة كردية تركية مثل حزب العمال الكردستاني من ايجاد ملاذ آمن في شمال العراق، والثاني وهو الأهم، خفض أثر العدوة على أكراد تركيا والذي يمكن أن ينجم عن النشاطات السياسية للأكراد العراقيين، هذا العامل يتطلب احتواء الطموحات السياسية لأكراد العراق، وهي إنشاء كيان يتمتع بالحكم الذاتي في شمال البلد، وتكون مدينة كركوك الغنية بالنفط، أو الاستقلال بشكل مباشر.[3]

كما أن لأنقرة اعتبار إضافي وهام، وهو في حالة تشكيل حكومة جديدة في بغداد تستطيع أن تسيطر ح على حدودها الشمالية وأن تضع حدا لتسلل حزب العمال الكردستاني ومنظمات كردية متمردة أخرى، ولقد حاولت أنقرة في الماضي أن تتعاون مع صدام حسين في قضية الأكراد، وعلى الأخص بشأن غازات التركية لمكافحة التمرد.[4]

---

[1] المرجع نفسه.

[2] محمد نور الدين، **المرجع نفسه**، ص98.

[3] هنري ج: باركي، **تركيا والعراق أخطار (وإمكانات) الجوار**، معهد السلام الأمريكي، ص3.

[4] المرجع نفسه، ص 4-5.

المبحث الثاني: مجموعة الأدوار المحتملة و المدركة لدى صانع القرار التركي:

سنتطرق في هذا المبحث الى مجموعة الأدوار، و يمكن التركيز على الأدوار التي تتعلق بالجوانب الأمنية، و التوازن الإقليمي و التوسط أو الوسيط في العلاقات الدولية.

ركزت السياسة التركية منذ إعلان الجمهورية على مقولة السلام، و قد تم تضمين الشعار المنسوب ى 'مصطفى كمال' سلام في الداخل، سلام في الخارج مقدمة الدستور التركي، كما أن الشعار يتصدر موقع وزارة الخارجية التركية، و تحدد السياسة التركية الأدوار التي يمكن أن تقوم بها من خلال مجموعة من المبادئ و المتمثلة في:

- دم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى خاصة دول الجوار.
- عدم التدخل المباشر في النزاعات الإقليمية.
- تطوير العلاقات الثنائية مع دول الجوار الجغرافي و السياسي[1].

أولا: القاعدة الأمنية:

تركز عقيدة تركيا الأمنية على أن الحاجة إلى الأمن تتطلب إقامة تفاعلات و تحالفات سياسية و استراتيجية سمن لها موقف أفضل تجاه مصادر التهديد الداخلية و الخارجية، كما أن الساسة الأتراك يروا أن تركيا تتمتع بموقع جيو استراتيجي هام بالنسبة إلى الأمن و الاستراتيجيات الأمريكية و الأوروبية، ما جعل دخول الطرفان تركيا و الغرب في علاقة تضمن تقديم خدمات أمنية متبادلة، و هكذا مثلت تركيا قاعدة أمنية متقدمة للغرب و ذلك بمواجهة الاتحاد السوفياتي (روسيا حاليا) و احتواء التحديات السياسية و الإستراتيجية لأمن أوروبا في منطقة الشرق الأوسط و أسيا الوسطى و البلقان، و بالفعل قد تمكنت من ذلك بفعل وضعها الجغرافي المتميز و التي تقوم على أقاليم متفجرة تاريخيا[2]

لقد أقامت الولايات المتحدة الأمريكية رفقة حلف الناتو قواعد عسكرية في العديد من المناطق من تركيا حيث تضمنت أنواع مختلفة من الأسلحة من قواعد التجسس و مراقبة تغطي مناطق واسعة من إيران و العراق المشرق العربي، و منطقة الخليج العربي و الاتحاد السوفياتي سابقا (روسيا و أسيا الوسطى

[1] **.ممدوح عبد المنعم، تركيا و البحث عن الذات**، ص 16

[2] .د. عقيل سعيد محفوظي، **سورية و تركيا الواقع الراهن و احتمالات المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت 2009، ص 182

لاحقا). و هذه المناطق تعرف بالتوتر الإقليمي الى جانب النفط و كذلك العنف السياسي واستطالاته الإقليمية و الدولية، و قد مكنت تركيا الولايات المتحدة الأمريكية من استخدام تلك القواعد لأعراض كثيرة منها: دعم إسرائيل(1967-1973 التدخل الأمريكي في لبنان 1958، بالإضافة الى العمليات العسكرية في حرب الخليج الثانية (1990،1991) و المناورات العسكرية المختلفة و المشتركة، و الاحتلال الأمريكي للعراق 2003، و عمليات مراقبة العراق و حراسة الإقليم الكردي في شمال العراق.[1]

"و يعتقد الأتراك أن التغييرات الدولية أثرت في فكرة كون تركيا قاعدة أمنية متقدمة الاستراتيجيات الغربية في الأقاليم المحيطة بها بعض الوقت، و لكن تسارع الأحداث و تحول السياسات، و خاصة الإسلام السياسي و أعمال العنف و الاضطراب في السياسة الدولية و صولا إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 و ما تلاها، ت إلى تأكيد وتعزيز أهمية تركيا في الاستراتيجيات الغربية في مكافحة الإرهاب وضبط السياسات في أسيا الوسطى، جنوب القوقاز و الشرق الأوسط".[2]

و كنتيجة للتسوية على تركيا (أن تسكت) عن إنزال الجيوش الأمريكية و يتم ذلك سرا أو تحت عناوين التدريب و الإمداد للجيش التركي، بالإضافة إلى أن تركيا سمحت بإقامة قواعد عسكرة أمريكية و أطلسية جديدة في منطقة لواء الإسكندرية، الى جانب نحو 14 قاعدة عسكرية أخرى في تركيا، و قد جاء ل نائب في البرلمان التركي "عبد العزيز بازار" على أن حكومة اردوغان تعلم الاستعدادات الأمريكية للهجوم على إيران و سوريا عن طريق تركيا مما يشير الى حكومة اردوغان أو حزب العدالة و التنمية قد سمحت للولايات المتحدة بالقيام بهذه الاستعدادات ضد إيران و سوريا.[3]

ثانيا: الموازن الإقليمي:

تعتبر تركيا غير الحليف الوحيد للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة و ليست تابعا مطلقا للسياسات الغربية، و مصالحها لا تتطابق دائما دوما مع مصالح الغرب، و في المقابل لا يراعي الغرب المصلحة القومية لتركيا مثلما تراعي هي مصالحه، و قد كانت المسالة القبرصية بكل تداعياتها الواقعية

[1] د.عقيل سعيد محفوظي،**مرجع سابق**، ص183.

[3] Kramer. **Turkey and EU'S perspective**.pp.343-347

[3] د.عقيل سعيد محفوظي، **المرجع نفسه**، ص183.

ترضة على العلاقات بين تركيا و الغرب، مثلا مسالة وجود "حزب العمال الكردستاني" في شمال العراق بعد الاحتلال الأمريكي له.[1]

كما أن تركيا تتخوف من دول مرشحة لمنافستها امام الولايات المتحدة الأمريكية و هذا ما يؤثر سلبا على مكانتها الإقليمية و أمنها القومي و مكاسبها إزاء التحالف مع الغرب، لذلك يشتغل الأتراك على تأكيد قدرتهم و أفضليتهم على إتباع سياسات وظيفية و ادوار متعددة من قبيل المشاركة في سياسات الاحتواء للأطراف المنافسة نة للغرب في منطقة الشرق الأوسط و أسيا الوسطى بجنوب القوقاز، و في نفس الوقت المحافظة على صلاتها معها بهدف تحقيق مصالح مباشرة لتركيا.

الدليل على ذلك السياسة التركية تجاه إيران–العراق:

- مشاركة تركيا في سياسة الاحتواء المزدوج لإيران و العراق قبل الاحتلال الأمريكي للعراق 2003.
- المحافظة على علاقات سياسية متوازنة بين الدولتين، و على علاقات اقتصادية واسعة معهما وذلك لاستثمار النزاع بينهما سياسيا و اقتصاديا[2].

ثالثا: الوسيط

في نظر الأتراك فان بإمكان تركيا أن تقوم بدور الوسيط في النظام العالمي، و يرون أنهاتهيأت من خلال توفرها على مجموعة من العوامل :

- الموقع الجغرافي الذي يهيئ لدور الوسيط بين الشرق و الغرب و حسب تصريح آو تعبير رئيسة الوزراء السابق"تانسو تشيل" أن تركيا جغرافيا و فلسفيا تعتبر كجسر بين حضارتين.
- تجربة الدولة الحداثية و العلمانية التي تهيئ الدور البسيط بين عالمين أوروبي متقدم و حدائي، و شرقي متخلف و أصولي.

[1] د.عقيل سعيد محفوظي،**مرجع سابق**، ص184.

[2] المرجع نفسه.

- الإرادة السياسية في الإفادة من العاملين السابقين و من التفاعلات السياسية في المشاركة في عمليات حفظ السلام مثلا البوسنة و أفغانستان القوات الدولية في جنوب لبنان، و تشجيع التسويات في مناطق الأزمات الى جانب ضبط النزاعات.[1]

، كل هذا فان الأتراك يرون أن امام تركيا مهمة و دورا يجب القيام به من اجل الحوار الحضاري، و التبادل التجاري، و تعزيز السلام و الا ن الدوليين، و من الملاحظ أن تركيا توجه خطاب "التوسط آو الوساطة" الى الغرب أكثر منه الى الشرق الأوسط و أسيا الوسطى–جنوب القوقاز، و من ذلك إشارتها إلى إمكانية القيام بدور محتمل، و ثمة من يقول دور فعلي، التوسط بين سوريا و إسرائيل لمعاودة الانطلاق بمشروع التسوية بينهما.[2]

و جاء في مقولة رئيس الوزراء 'رجب طيب اردوغان' أن تركيا التي يثق بها الجميع على استعداد للمساهمة في عملية السلام و القيام بكل ما تستطيع أن تقوم به في هذا المجال" كان أكثره وضوحا و مباشرة المساعي بعد مقولة اردوغان في 2008 حيث أن "مناخ الثقة خلف ظروفا تسمح بتدخل تركيا كوسيط....(و) إن شاء الله، ستسهم دبلوماسيتنا النشطة المنتظرة بين سوريا و إسرائيل.[3]

في المقابل نرى أن العرب يريد من تركيا أن تلعب دور "الفاصل" أو "العازل" بينه و بين الشرق الأوسط و أسيا الوسطى أكثر نها دور الوسيط أو "الواصل"، خاصة فيما يخص سياسات الهجرة والعنف، أما الشرق الأوسط و أسيا الوسطى، جنوب القوقاز، لا يحتاجان الى وسيط بينهما و بين الغرب، سواءسياسيا و عسكريا و اقتصاديا، كما أن فكرة الوسيط تصطدم بعائق جوهري كونها تتعلق بدولة لا تتمتع بحضور فعلي أوإمكانات ذاتية أو تفاعلات دولية تؤهلها للقيام بذلك.

صدرت فكرة الوسيط من معطيين رئيسيين هما: استراتيجيات الغرب في الشرق الأوسط و أسيا الوسطى– جنوب القوقاز، و المدارك الذاتية للطبقة السياسية التركية التي تدفعها الى تبني سياسات ريعية متعددة، و الى جانب المكانة الإقليمية و دور الوسيط، و تسبب الأدوار التي يختارها الساسة الأتراك لدولتهم ردود أفعال متوجسة لدى دول الجوار الجغرافي و السياسي، و لذا تعتبر ادوار السياسة الخارجية مصدرا من مصادر التوتر و القلق تجاه السياسة التركية في الشرق الأوسط.

[1] علي جلال معوض، **مرجع سابق**، ص185.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

المبحث الثالث: الوسائل و الآليات للعب دور/أدوار تركيا في منطقة الشرق الأوسط:

أولا: الإستراتيجية التركية:

تعتبر تركيا مثالا بارزا في إعادة رسم استراتيجياتها و ذلك تلبية للمتغيرات في العلاقات الدولية وفق معادلة مغادرة الأطراف و الاستقرار في مركز الأحداث و هذا ما نلاحظه من خلال تنامي الدور التركي المستند الى نظرية العمق الاستراتيجي بقيادة وزير الخارجية احمد داود اوغلو و التي تعتبر أن الموقع الجيو استراتيجي لتركيا و تاريخها يشكلان دافعا أساسيا حو التحرك الايجابي في كافة الاتجاهات.[1]

إن التطورات الجوهرية التي شهدت الجمهورية التركية منذ وصول حزب العدالة و التنمية الى الحكم في سنة 2002 جانب متابعتها للمتغيرات الناجمة عن تغيير الملامح في الصورة العامة للمجتمع الدولي. و هذا ما دفعها الى تبني سياسة اقتصادية ساهمت في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، مما ساعد تركيا في عملية الترتيبات الأمنية الجديدة التي ساهمت بالاستقرار السياسي، خاصة ما تعلق بسياسة 'تصفير أو تصفية المشاكل".[2]

إن الاهتمام الأمريكي في هذه المنطقة من العالم، جاء نتيجة الخوف الأمريكي عن تطور النزاع و الصراع في هذه المنطقة الشرق أوسطية خاصة في منطقة بحر الصين الجنوبي و الدول المجاورة و المحيطة به، حيث أن وزارة الدفاع الأمريكي (البنتاغون) في 2012 أصدرت توجيها استراتيجيا من قبل الرئيس الأمريكي تحت عنوان "الحفاظ على القيادة العالمية" مؤكدا فيه على حيوية المنطقة للمصالح الاقتصادية و الأمنية الأمريكية .[3]

تستغل تركيا مركز ثقلها الجيوبوليتيكي في منطقة الشرق الأوسط، إضافة الى عضويتها في منظمات إقليمية و دولية ذات فاعلية في لعب دور كبير في السياسة الدولية و الإقليمية يتمثل في ملء الفراغ الموجود في المنظومة الإقليمية و ذلك بعد احتلال العراق، و توتر علاقاتها مع إسرائيل، و لعب

[1] د. عصام فاعور ملكاوي ،**مرجع سابق**، ص3.
[2] المرجع نفسه، ص03.
[3] المرجع نفسه، ص07.

دور القوة الموازية في المنطقة الى جانب دور أو طموح إيرانالإقليمي، إضافة الى قيامها بدور الوسيط في الإقليم، ناهيك عن سعي تركيا لأن تكون القوة الإقليميةالأقوى في المنطقة.[1]

كما أن الرؤية الإستراتيجية التركية تدرك ضرورة "استقرار الأمن ي العالم، و لا سيما في مجال الطاقة" و لهذا الغرض تسعى تركيا الى المساهمة في إقرار السلام اعتمادا على ثلاث مكونات: سياسي في و اقتصادي، فسياسيا نشطت تركيا في القيام بدور "الوسيط" لتقريب وجهات النظر بين أطراف الصراع أو النزاع، كما أنها انشات منتديات للحوار و التي نذكر منها:

"المنتدى التركي–العربي"، أما ثقافيا فهي أطلقت "مشروع تخالف الحضارات" في سنة 2005 حيث أن تركيا متعددة القوميات و الاثنيات، بهدف تعزيز ضمان حقوق الإنسان ـ الحريات، التي هي قواسم مشتركة بين الحضارات، سعيا في التعايش أكثر بين مختلف القوميات أما اقتصاديا عملت تركيا على تعاون و عقد الاتفاقيات، وصولا الى اكبر قدر من كامل، و ذلك توافقا مع نظرية "داود اوغلو" و التي تقوم على فكرة "صفر مشاكل مع الجوار".[2]

ع حزب العدالة والتنمية مباشرة بعد وصوله إلى السلطة عام 2002 ي البحث عن استراتيجياتجديدة لتحديد الدور التركي و ذلك لابد من العودة الى ذكر الموقع الجغرافي و الثنائية القارية سيا أو أوروبا) و هذا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، و اختفاء الخطر المهدد لها، فقدت تركيا احد وظائفها الأساسية باعتبارها خط الدفاع المتقدم لحاف الشمال الأطلسي اثناء حقبة الحرب الباردة، إلا أنها بقيت محتفظة بأهميتها الإستراتيجية نظرا لموقعها الجغرافي المتميز، و الواقع بين مفترق طرق جغرافي أي بين القوقاز و البلقان و الشرق الأوسط.[3]

لقد وفرت حرب الخليج الثانية 1991 الفرصة لتركيا لإثبات نفسها باعتبار أن وجودها استراتيجي و مهم في الدفاع عن مصالح الغرب في الشرق الأوسط، و الواقع أن تركيا قد هيأت نفسها للقيام بدور فاعل في أية ترتيبات لتبني سياسة–أمنية للمنطقة بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال

[1] د. عصام فاعور ملكاوي، **مرجع سابق**، ص7.

[2] ميشال نوفل، **مرجع سابق**، ص162.

[3] د. عصام فاعور ملكاوي، **مرجع سابق**، ص09.

أطروحة النظام الشرق أوسطي على نحو يتضمن تركيا دورا إقليميا هاما و بارزا و مؤثرا في المنطقة بما يخدم مصالحها و أهدافها إقليميا و دوليا.[1]

ومع وصو ب العدالة و التنمية الى السلطة، حصل تغيير جذري، و للمرة الأولىيأتي الى سلطة حزب يحمل مسبقا رؤية مختلفة الى مكانة تركيا و موقعها و دورها في الساحتين الإقليمية والدولية.

و كن القول بحسب احمد داود اوغلو، أن هناك ثلاث مراحل شهدها العالم ما بعد 11 سبتمبر وهي:

المرحلة النفسية و تجلياتها في حرب أفغانستان، و المرحلة الاستراتيجية التي بدأت مع حرب العراق ثم المرحلة الثالثة و المتمثلة في مرحلة تأسيس دولي جديد، حيث ستعمد كل قوة الى مضاعفة حضورها الى حين ارتسام المعالم الجديدة لهذا النظام.[2]

و لقد ارتكزت الاستراتيجية التركية الجديدة في التوفيق بين الحريات و الأمن اعتبار تركيا البلد وحيد الذي نجح في التقدم على صعيد الإصلاح السياسي من دون التفريط بالمتطلبات الأمنية، و هذا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، الى جانب إنزال المشكلات بين تركيا و جيرانها الى نقطة صفر أو ما يسمى "بتصفير المشكلات" أي ل في صورة البلد ذات العلاقات الجيدة مع الجميع، بالإضافة إلىإتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد و متعددة المسالك، و بلدا يشكل مركز جذب يساهم في إرساء السلام العالمي و الإقليمي.[3]

و كذلك تطوير الأسلوب الدبلوماسي و إعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية باعتبار تركيا دولة مركزية و لا يمكن لها أن جسرا فقط، الى جانب الانتقال من السياسة الجامدة في الحركة الدبلوماسية الى الحركة الدائمة و التواصل مع كل بلدان العالم المهمة لتركيا، كذلك أيضا الإجراءات الإصلاحية التي

[1] محمود عبد الرحمان خلف، **تركية و مشاريع الشرق الأوسط بعد انهيار الاتحاد السوفياتي 1991**، ص02.

[2] احمد سليمان سالم الرحاحلة، **الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط"الفرص و التحديات"**، ص60.

[3] المرجع نفسه، ص61.

أعلنت عنها حكومة اردوغان و التي تنص على السماح ببث برامج اللغة الكردية عبر القنوات التلفزيونية ـ استخدام هذه اللغة من طرق الأحزاب السياسية خلال الحملة الانتخابية.[1]

ثانيا: الأهمية الاقتصادية لتركيا

أدرج الاقتصاد التركي ضمن سبعة قوى اقتصادية صاعدة في العالم، إلى جانب الصين و البرازيل و الهند و اندونيسيا و المكسيك و روسيا و أصدر مركز الدراسات الكونغرسالأمريكي تقريرا حول مستقبل الاقتصاد العالمي.[2] و تحدث بثناء عن تركيا حيث جاءت تركيا بعد الصـ ، في النمو الاقتصادي، و تحتل تركيا المركز السادس عشر اقتصاديا في العالم، و توقع التقرير أن تحتل تركيا المركز الثاني عشر بين اكبر الاقتصاديات في العالم بحلول عام 2050.

إن ما يعزز دور تركيا الاقتصادي هو إطلاق شروع "الجسور الدولية" و الذي يهدف لإيجاد تحالفات إستراتيجية بين الشركات الأوروبية المتعددة مع نظائرها من تركيا و مر و تونس و ذلك بهدف تفعيل التعاون الثلاثي، و تغطي قطاعات عديدة بدءا من المواد الخام حتى المنتج النهائي و تشمل قطاع الملابس، الطاقة الجديدة، صيد السمك و المزارع السمكية، قطاع النقل و اللوجستيات، و التخزين والشركة التجارية.[3]

و كما تظهر الأهمية الاقتصادية و قوتها في تركيا و لا تصر عوامل النجاح الاقتصادي وتأثيراتها على الداخل التركي فقط بل تتعداه و تشمل إطارها الإقليمي و الدولي، و هذا الذي ساعد تركيا في لعب ادوار إقليمية كبيرة، كان للاقتصاد الدور الأهم في تحريكها.

تقوم السياسة الاقتصادية التي اعتمدها حزب العدالة و التنمية على أشاعه ن خلال خلق جو من و التفاؤل داخل المجتمع التركي و ذلك من خلال تحسين الأداء لاقتصادي و انخفاض معدلات التضخم و تراجعها في سنة 2004 الى 30%فيما ارتفعت معدلات النمو الى 59% ، إلى جانب رفع

[1] المرجع نفسه.

[2] تقرير الكونغرس الأمريكي حول مستقبل الاقتصاد العالمي، **القوى الاقتصادية الصاعدة و السياسة التجارية للولايات المتحدة الأمريكية**، تاريخ2012/12/21.

[3] عصام فاعور ملكاوي، **مرجع سابق**، ص11.

قيمة العملة التركية الرسمية من طرف الحكومة التركية بداية من 2005،[1] و قد مر الاقتصاد التركي بمرحلة صعبة من حالات الركود و التضخم و البطالة خلال مرحلة التسعينات ما جعل تضرر تركيا جراء سار الاقتصادي على العراق بسبب وقف عائدات مرور النفط العراقي عبر أراضيها، الأمر الذي انعكس سلبا على أداء الاقتصاد التركي و ما خلق أزمة اقتصادية، و لكن بعد ذلك حقق الاقتصاد التركي سلة من الانجازات بداية من 2001 و تم إعادة هيكلة البنية التحتية و رفع القدرات التنافسية على الصعيد الدولي، الى جانب نجاح الحكومة التركية في إصلاح موازنة العامة و الحفاظ على استقرارها من اجل إعادة كسب ثقة المستثمرين و المؤسسات الدولية في قوة الاقتصاد التركي.[2]فحسب الأرقام الرسمية فان الدخل القومي التركي بلغ 143 مليار دولار عام 2003، و ارتفع في 2004 الى 180 مليار دولار ليصل الى 400 مليار دولار سنة 2006، أما معدل النمو الاقتصادي الذي كانفي 2001 و حوالي 9.5 %ارتفع في 2002 ليصل الى 7.9% فيما ارتفع الى 9.9%سنة 2004، كما تراجع معدل التضخم من 88.6 سنة 2001 الى 9.6 % عام 2006 كما ارتفع معدل الدخل الفردي من 2589دولار للفرد الى 5700 دولار و هذا منذ وصول حزب العدالة و التنمية الى الحكم، فان الاقتصاد التركي هو احد العوامل التي ستسمح لتركيا باستعادة دورها الإقليمي.[3]

ثالثا: المقومات العسكرية:

إن تركيا تسعى منذ فترة لإعادة بناء وضعها الإقليمي في المنطقة، كما تسعى لخلق منطقة نفوذ لها في منطقة الشرق الأوسط، و كما شكلت بموقعها الجيو استراتيجي قاعدة انطلاق لمختلف الجبهات خاصة و أنها تشكل القاعدة الأمامية لحلف الشمال الأطلسي في منطقة الشرق الأوسط، و لذلك فقوتها العسكرية كانت و لا تزال محل اهتمام حلف الشمال الأطلسي، و كما يتيح العمق الجغرافي لتركيا إمكانيةإنشاء القواعد العسكرية، و نشر القوات مع تدريبها على أعمال القتال في كافة أنواعالأراضي،[4] و بفضل الجيش التركي القوي تمكنت تركيا من التحكم بمضيق البوسفور و الدردنيل ذات الأهمية الإستراتيجية، إلى جانب توفر شبكة ضخمة من خطوط المواصلات البرية و البحرية و الجوية حرية الحركة للقوات المسلحة التركية داخل مسارح العمليات الإستراتيجية المهمة للجمهورية التركية، بالإضافة

[1] احمد سليمان سالم الرحاحلة، **مرجع سابق**، ص62.

[2] المرجع نفسه، ص63.

[3] المرجع نفسه، ص64.

[4] د. عصام فاعور ملكاوي، **مرجع سابق** ، ص18.

الى توفر عناصر الإنتاج، و تطور التكنولوجيا العسكرية إمكانية م الصناعات الحربية المسلحة و المشتركة و من أبرزها نجد صناعة الطائرات و عربات القتال، و الصناعات الالكترونية.[1]

يمكن عرض القدرات العسكرية التركية كمايلي:

1. القوات البرية:

تمتلك تركيا ما يقارب 17 لواء مدرعا نضم حوالي 4205 دبابة قتال رئيسة من الطرازات التالية: M-48، باتون ليوبارد، و M-60 و عليه نسبة عدد الدبابات إلى أفراد القوات البرية التركية 82/1000.

المعدات: 4205 دبابة و 650 عربة مشاة مدرعة و 3643 ناقلة جند مدرعة و 2883 قطعة مدفعية، و 5813 مدفع هاون.

الدفاع الجوي: 1664 مدفع جوي و 897 صاروخ ارض جو و 299 حوامة معاونة و هجومية منها (كوبرا، و بلاك هوك) و عدد من الطائرات بدون طيار.[2]

2. القوات البحرية:

تضم القوات البحرية التركية 550000 فرد و 378700 احتياطي، و 13 خواصة و 19 فرقاطة، و 55 ورق دورية مقاتل، و سفينة زرع الغام واحدة، و 25 ناسحة انعام، و 8 سفن برمائية، و 27 سفينة و مهام أخرى، و 16 حوامة مقاتلة معاونة بحرية، و 3 حوامات مضادة للغواصات، و 7 طائرات تدريب و 3100 جندي مارينز.[3]

[1] المرجع نفسه.

[2] محمد عربي لادمي ،**مرجع سابق**، ص93.

[3] المرجع نفسه.

3. القوات الجوية:

تتكون من 65000 فرد، و 445 طائرة مقاتلة (ا ف4، و ا ف5) و 223 طائرة ا ف16، و 40 حوامة، كما يوجد لدى تركيا قوات في الخارج أو مراقبين دوليين في كل من (جيورجيا)، و قوات جوية منتشرة ضمن قوات حلف شمال الأطلسي في ايطاليا و صربيا و مونتجرو (السودان).[1]

[1] المرجع نفسه.

خلاصة الفصل الثاني:

تعتبر تركيا نموذجا يحتذى به للتنمية والاستقرار في الشرق الأوسط، و ذلك باعتبارها قوة اقتصادية كبيرة في المنطقة بالإضافة الى ما تشهده تركيا من انفتاح ديمقراطي و استقرار سياسي و موقع جغرافي تراتيجي، و هذا ما يخولها للعب دور إقليمي مهم و مثير للاهتمام خاصة مع رغبة تركيا في دور محوري في المنطقة، و محاولتها تقديم نفسها كبديل مناسب ووسيط مستقل و نزيه لحل الخلافات و الصراعات في المنطقة، فسعت تركيا الى لعب دور الوسيط في منطقة الشرق الأوسط على غرار الوساطة بين إسرائيل، سوريا و الوساطة بين العرب و إيران فيما يخص أزمة طهران .

بالإضافة الى التحولات التي عرفها العالم بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م أعادت تركيا حسابات سياستها الخارجية و توجهت الى الانفتاح فيها ضمن سياسة خارجية متعددة الأبعاد و ذلك لما لديها من محددات اقتصادية و اجتماعية و طبيعية و حضارية تسمح لها بلعب دور إقليمي عال في مناطق الجوار.

الفصل الثالث: مستقبل الدور التركي في الشرق الأوسط.

طرق في هذا الفصل الى البحث في مستقبل الدور التركي في الشرق الأوسط كعنوان للفصل الأخير الى جانب دور حزب العدالة و التنمية التركي و الحديث عن نشأة هذا الحزب و الى جانب رؤية حزب العدالة و التنمية للدور التركي الى جانب الآفاق المستقبلية و بعض التطبيقات العملية لنظرية العمق الاستراتيجي التركية، بالإضافة إلى الأهمية الجيوستراتيجية لتركيا من خلال اظهار التحديات و العراقيل التي تواجه الدور التركي في المنطقة و العلاقات التركية الاسرائيلية من خلال نمو العلاقات بين الطرفين، و من ثم توتر العلاقات بين هذين الطرفين.

المبحث الأول: دور حزب العدالة والتنمية التركي

أولا: نشأة حزب العدالة و التنمية

إن تجربة الأحزاب السياسية الإسلامية في تركيا للوصول الى الحكم، تعود الى نحو نصف قرن من لزمان، حافظت فيه تلك الأحزاب لى تميزها في الطرح السياسي، و خاضت تجارب في عدة حقول منها سي و الانتخابي، كما تميزت فيها بتمثيل أفرادها دى أحزاب وسط و الأحزاب المحافظة، ثم تطورت لإقامةأحزاب ت مسميات مختلفة تمكنت من خلالها المشاركة في الحكم، و اتخاذ القرارات السياسية في الدولة، و التي مكنت بعض الشيء لحركة الإسلام العامة.[1]

يعتبر حزب العدالة و التنمية حزبا سياسيا تركيا، يصنف نفسه بأنه ب محافظ، معتدل، غير معاد للغرب، يتبنى رأسمالية لسوق و يسعى لانضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي، ذو جذور إسلامية لكنه ينفي أن يكون حزبا إسلاميا و يحرص على إلا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، كما يقول انه حزب محافظ، و يصنفه البعض على انه يمثل "تيار الإسلام المعتدل"، و هو الحزب الحاكمحاليا في البلاد، يرأسه رجب طيب اردوغان، وصل الحزب الى مدة الحكم في تركيا في 03 نوفمبر 2002، بعد أنتم تشكيله من قبل النواب المنشقين عن حزب الفضيلة الإسلامي الذي كان يرأسه

[1] راشد الغنوشي(2003) قراءة في تجربة حزب العدالة و التنمية، موقع الشيخ راشد الغنوشي:
http://www.ghannoushi.net

نجم الدين اربكان، و الذي تم حله بقرار صدر من محكمة الدستور التركية في 22 يونيو 2001، و كانوا يشكلون جناح المجددين في حزب الفضيلة.[1]

فبعد مرور أسبوع من تأسيس حزب السعادة في 2001، قدم رجب طيب اردوغان الرئيس السابق لبلدية اسطنبول ، طلبا للترخيص لحزبه الذي أطلق اسم "حزب العدالة و التنمية" الذي اصبح الحزب رقم 39 في تركيا، وتنحصر معظم أفكار و استراتيجيات هذا الحزب في تحقيق التنمية الوطنية.[2]

و لعل تأسيس حزب العدالة و التنمية من قبل مجموعة واسعة من السياسيين من مختلف الأحزاب السياسية التركية، و عدد من الوجوه الجديدة في السياسة التركية، أعطى حزب ثقة كبيرة لدى الأتراك، فمنهم من جاء من خلال حزب الفضيلة الإسلامي جب طيب اردوغان و عبد الله غول و بولنت أرينكbulent arinc و منهم من جاء من خلال الحزب الوطن الأمم محافظ، مثل جميل جيجك و عبد القادر أكسوcemilcicekabdulkadiraksu، و منهم من جاء من خلال الحزب الديمقراطي التركي مثل سين سيليك و guseyincelik كوكسال توبتان koksaltoptan و بعض أعضاء أحزاب اليسار الأخرى[3] مما يتضح لنا بان تشكيل حزب العدالة و التنمية من قبل مجموعة واسعة من السياسيين على مختلف ألوانهم و مشاربهم الفكرية و السياسية و الدينية، إنما دل على حالة الفراغ السياسي القائمة في حينه، و عدم ثقة السياسيين الأتراك بالأحزاب التي كانت قائمة سابقا، و لإدراكهم بان البلاد كانت تتجه نحو الهاوية، و كذلك الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، ما دفع بهذه النخبة إلى تكيل حزب العدالة وتنمية، دون النظر إلى المبادئ و الإيديولوجيات السابقة لكل منهما و اتفقوا على عامل مشترك و هو الخروج من الوضع الكارثي للبلاد إلى مجتمع أكثر رفاهية اقتصادية، و تحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق الديمقراطية.

---

[2] يسري عبد الرؤوف، **أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية الإسرائيلية**، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2011، ص 96.

[1] يسري عبد الرؤوف يوسف الغول، **مرجع سابق**، ص96-97.

[2] Yavvz.**secularim and muslim democracy inturkey**.**op**.**eit**.p 1

ثانيا: رؤية حزب العدالة و التنمية للدور التركي:

يقصد بالدور حسب المدرسة الوظيفية هو نموذج سلوكي متوقع يقوم به فاعل على ضوء مكانته في بيئة دولية بعينها، و بعبارة أخرى هو وظيفة تؤدي في عملية محددة، و يقصد بالدور التركي هنا هو اداء تركيا وظيفة محددة تجاه التنمية و السلام الدولي بما يحقق مصالحها في إطار التوازن و العمل مع الفاعلين الدوليين الآخرين في النظام العالمي الحالي.[1] و يرى ابراهيم البيومي غانم: إن الدور مسالة تتعلق بإعادة تقدير الرؤية الإستراتيجية لتركيا و دورها في المنطقة، إعادة رسم هذا الدور على الأرض و بطريقة فعلية و عبر اتخاذ مجموعة من السياسات و المواقف و التدخلات في القضايا المتفجرة في المنطقة و ممارسة التأثير بالفعل على الأرض، السياسات هي التي تترجم هذه الرؤية الإستراتيجية.[2]

يؤكد احمد داود اوغلو، كبير مستشاري رئيس الوزراء التركي و المنظر الأساسي للرؤية التركية الجديدة إن العقد الذي أعقب الحرب الباردة مثل عقدا "ضائعا" بالنسبة لتركيا، حيث لم تتبنى الأخيرة من خلاله تصورا متكاملا، مكتفية بسياسة "ردود الأفعال" أو لاستجابة للازمات" و على هذا الأساس تتمحور الرؤية التركية في ضرورة امتلاك تركيا لسياسة خارجية موجهة لكل منطقة، مع التكامل بين أبعاد هذه السياسة و مناطقها.[3]

و في نفس الوقت السياق يرى قادة حزب العدالة و التنمية أن هذا الحزب رؤية جديدة في مجال السياسة الخارجية، و التي تمكن تركيا من لعب أوأداء دور جديد في محيطها الإقليمي، و هذا الدور يكون مختلف عن الأدوار السابقة إلاأن هذه الرؤية ليست إيديولوجية و لكن موضوعية عقلانية تقوم على التخطيط الاستراتيجي لتعظيم الاستفادة من قدرات تركيا، و تتصف هذه الرؤية و فقال اردوغان بالنشاط و الدينامية و الحسم و الحسابات العقلانية، حيث أن هذا ا خير (اردوغان) في خطابه في 22 جانفي 2004 على إعطاء الحكومة الأولوية لرؤية جديدة في السياسة الخارجية و ذلك من اجل نقل تركيا إلى المستقبل، و تحويلها كقوة عالمية مؤثرة.[4]

---

[1] حسن بكر احمد، **"العلاقات العربية التركية بين الحاضر و المستقبل"**، دورية دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجي، العدد 41، 2009، ص29.

[2] برنامج ما وراء الخبر، **أبعاد الدور الإقليمي المتعاظم لتركيا**، قناة الجزيرة (2009/02/04).

[3] علي جلال معوض، **مرجع سابق**، ص106.

[4] المرجع نفسه.

وفقا لهذه الرؤية أعاد حزب العدالة و التنمية بزعامة رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان صياغة العلاقات الخارجية، على تجاوز فكرة الجسر لتكون تركيا مركزا إقليميا بما يعني توسع الدائرة التركية في لاقاتها الخارجية، لتشمل عدد اكبر من الدوائر بالإضافة الى الغرب، لا سيما تلك التي تربطها بها روابط جيوبوليتكية، ثقافية و تاريخية و ما يقوله داوود اوغلو بان تركيا اكبر من دولة مواجهة أو جسر، بل تركيا دولة مركزية محورية، تقع في الوسط من البلقان و القوقاز و وسط أسيا و المشرق العربي، و في هذا الاطار يقول طيب رجب اردوغان: "لقد انتهى عهد التفكير الضيق و الانطوائية بالنسبة لتركيا، من الآنفصاعدا ستفكر تركيا بشكل أوسع و اكبر و ستتحرك بأفكار سامية تليق بمكانتها الجيوإستراتيجية و رسالتها التاريخية أخذة بعين الاعتبار إمكاناتها الثقافية و الاقتصادية".[1]

تحليل محاور سياسة العمق الاستراتيجي:

تقوم السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة و التنمية على ما يعرف بمفهوم العمق الاستراتيجي والسياسة المتعددة الأبعاد التي تفترض رؤية تركيا لذاتها، باعتبارها دولة مركزية[2](محورية)، و من هنا يلخص "اوغلو" هذه السياسة الجديدة:[3]

1- سعي لخفض المشكلات مع دول الجوار الى نقطة الصفر.

ب أن تركيا تعمل على تخفيض المشاكل مع الدول المجاورة بها سواء في الدائرة الأوروبية على غرار سوريا، إيران، وضرورة تحقيق الأمن المشترك للجميع.

2- الاهتمام بمناطق الأزمات خارج دائرة الحوار المباشر لتركيا،(أي تنشيط الدور التركي أزمات لبنان، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أو العربي الإسرائيلي، و أزمات القوقاز....وغيرها): وهذا من خلال تغليب الحوار والآليات الديبلوماسية والسلمية في معالجة أزمان المنطقة، أو بعبارة أخرى الجلوس في طاولة المفاوضات من أجل تسوية النزاعات أو الأزمات على غرار أزمة لبنان، والصراع العربي الإسرائيلي وما يعرف بأزمات القوقاز.

---

[1] برنامج ما وراء الخبر، **مرجع سابق**.

[2] بشير نافع، **السياسة الخارجية التركية و أسئلة ما بعد الحرب على غزة**.

http://www.aljazeera.net/nr/exeres/e51978fe.8e56.40.50.b8.bc

[3] علي جلال معوض، **مرجع سابق**، ص107.

3- تعزيز علاقات تركيا مع شركائها لعالميين على نحو أكثر توازنا (الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، و التحالفات و ا نظمات الدولية متعددة الأطراف): ويتجلى هذا من خلال الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات المنطقة، ويكون هناك تبادل تجاري بين تركيا وشركائها العالمين على غرار الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة... روسيا.

وذلك من أجل تسويق المنتوج التركي ومحاولة بقيام عمليات الاشهار للمنتوج التركي في الأسواق العالمية.

4- تعزيز مكانة تركيا ك ل عالمي يمتلك مصادر متعددة القوة الناعمةSoft Power(القوة الدبلوماسية والاقتصادية): وهنا يمكن القول الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار التأكيد على التعايش الثقافي والتعددية، ومحاولة تعزيز مكانة تركيا على المستوى الدولي وذلك بتوظيف القوة الناعمة Soft Power لفرض الوجود التركي على الساحة الدولية ومحاولة لعب دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط.

الآفاق المستقبلية:

للدولة التركية أن تواجه هزائم أبعد أثرا من تلك التي تنزل بأيديولوجيتها. إن سمعة القوة العسكرية في خطر وإن احترام الجيش في تركيا يتوقف بصورة متزايدة على مستوى العنف في المناطق الكردية مع تزايد تشدد القوة العسكر ة في قمع المعارضة، ثم إن الانقسامات العميقة قد تظهر داخل الجيش والحكومة المدنية، بالإضافة إلى أن سمعة تركيا في الخارج قد تتضرر إذا ما اشتد التوجه نحو ل مبني على القمع، وما يتصل به من خرق لحقوق الإنسان.[1]

ثانيا: بعض التطبيقات العملية لنظرية العمق الاستراتيجي التركية:

يعد الدور التركي في القضية الفلسطينية و في لبنان و سوريا و العراق، و التي تعتبر من ابرز التطبيقات العملية لنظرية العمق الاستراتيجي لتركيا.

1-دور تركيا في القضية الفلسطينية:

[1] فيليب روبنس، **مرجع سابق**، ص49.

تعتبر القضية الفلسطينية قضية مركزية على المستويين الشعبي و الرسمي في تركيا.

أ- على المستوى الرسمي:

لقد أولت تركيا اهتماما كبيرا بالقضية الفلسطينية، و مع التصور الجغرافي الجديد لتركيا مما جعلها تمتلك دورا قويا في منطقة الشرق الأوسط، حيث عبر صانعوا السياسة التركية في العديد من المرات في تصريحاتهم عن "الإبادة الجماعية" التي ترتكب في حق الشعب الفلسطيني، كما أدان رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان اغتيال الشيخ احمد ياسين في 2004. ووصف بوقوع خسائرة كبيرة و جسيمة في صفوف اللاجئين المدنيين في رفح و انه "إرهاب دولة".[1]

و نجد أن اهتمام تركيا بالقضية الفلسطينية لها طابع جدي و ذلك من خلال إنشاء المكتب الفلسطيني لتنسيق التعاون الاقتصادي و الاجتماعي، برئاسة الوزير السابق "دنسيرلر" و كما ازداد اهتمام تركيا بفلسطين مع إنشاء فرع من الوكالة التركية للتعاون و التنمية (tika) في الضفة الغربية.[2]

و خلال فترة انسحاب حكومة شارون من غزة، عرضت تركيا فكرة التوسط بين الإسرائيليين و الفلسطينيين إلا أن شارون لم يقبل بهذه الفكرة، و رفض وساطة تركيا، و في ذلك الوقت بادر اردوغان بعرض مساعدة للفلسطينيين في المجال الاقتصادي بعد إعادة الانتشار الإسرائيلي و كان أفضل مثال على ذلك هو مبادرة اتحاد الغرف و التبادل التجاري في تركيا(tobb) بإدارة منطقة صناعية على الحدود بين إسرائيل و قطاع غزة.

كما إلتحقت تركيا بمؤتمر قمة الدوحة العاجل لبحث الحرب على غزة، و استقبلت عددا من الجرحى الفلسطينيين في مستشفيات العاصمة التركية، و قد أثار اردوغان إعجاب الشارع العربي بعد تضامنه مع غزة، و في المقابل ردود أفعالإسرائيلية عاكسة عندما وجه انتقادات حادة للسياسة الإسرائيلية في ملتقى دافوس الاقتصادي و انسحب من جلسة جمعته بالرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز في يوم 29 جانفي 2009، و في عودته الى تركيا، وجد اردوغان في استقباله عشرات الألوف من مواطنيه، مشيدين بموقفه في دافوس و رافعين شعارات للتأكيد للقضية الفلسطينية.[3]

---

[1] د. فتيحة ليتيم. **مرجع سابق**، ص214،215.

[2] المرجع نفسه، ص215.

[3] د. فتيحة ليتيم. **مرجع سابق**، ص216.

ب-على المستوى الشعبي:

تعد القضية الفلسطينية قضية حساسة بالنسبة لشرائح كبيرة من المجتمع التركي، كما لا قت ءات الإسرائيلية على قطاع غزة احتجاجات واسعة في أنحاء مختلفة من تركيا، كما ناشد المتظاهرون قادة أحزاب المعارضة الحكومة لقطع العلاقات مع تل أبيب، ووقف أنواع التعاون خاصة العسكري معها لإثبات مصداقية تصريحات اردوغان ضد إسرائيل، ووضعت دعوات المعارضة لقطع علاقات مع تيل أبيب أو تعليقها، اردوغان أمام خيارات و تحديات جديدة بعد أن اتهم تل أبيب بعدم احترام تركيا بسبب هجومها على غزة بعد أيام من زيارة ولمرتإلىأنقرة معتبرا هذا الموقف الإسرائيلي الرافض للسلام و لأمن المنطقة.[1]

2-الدور التركي في العراق:

تنطوي سياسة تركيا تجاه العراق على بعدين أساسيين:

القضية الكردية و سعي تركيا لتكون معبرا للطاقة لأوروبا.

أ- سياسة تركيا تجاه القضية الكردية:

تتمحور السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الكردية في:

- قضية حزب العمال الكردستاني و حرمانه (غياب الأمن) في شمال العراق، خاصة في ظل اتهام تركيا لحكومة إقليم كردستان بدعم حزب العمال الكردستاني.
- حيلولة دون تقسيم العراق على أساس طائفي أو عرقي يمكن أن يؤدي الى ظهور دولة كردية مستقلة أو كونفدرالية عاصمتها كركوك الغنية بالنفط.[2]

و لتحقيقالأهداف التركية في العراق، استخدمت تركيا العديد من الوسائل من ضغط دبلوماسي و الخيار العسكري و التهديد يفرض العقوبات الاقتصادية و ذلك على النحو التالي:

[1] المرجع نفسه، ص217.

[2] د. فتيحة ليتيم. **مرجع سابق**، ص217.

1- فتح باب الحوار مع الأكراد في العراق: و يتجلى ذلك من خلال دعوة جلال طلباني لزيارة تركيا في فيفري 2008، و لقاء "م وزجلك" مع المبعوث التركي الخاص و احمد داوود اوغلو المستشار الخاص لرئيس الوزراء التركي للشؤون الخارجية مع رئيس وزراء إقليم كردستان.

2- التهديد باستخدام القوة العسكرية: حيث هددت تركيا الأكثر في العديد من المرات بأنها تستخدم القوة ضدهم في حالة ما حاول الانفصال أو الاستيلاء على مدينة كركوك.

3- احتفاظ تركيا بعدة قواعد عسكرية في شمال العراق: من بينها القاعدة الموجودة في دهوك و غيرها، و تضم هذه القواعد وحدات من الفرق الخاصة و وحدات الدعم من مدرعات و طائرات هيلكوبتر.[1]

[1] المرجع نفسه، ص218.

المبحث الثاني: تركيا وإحياء العمق الاستراتيجي في الشرق الأوسط:

أولا: الأهمية الجيوستراتيجية لتركيا

تستغل تركيا مركز ثقلها الجيوبولتيكي في منطقة الشرق الأوسط إضافة إلى عضويتها في منظمات إقليمية ودولية ذات فاعلية في لعب دور كبير في السياسة الدولية والإقليمية يقتصر في ملئ الفراغ الحاصل في المنظومة الإقليمية وذلك بعد احتلال العراق، وتزعزع علاقتها بإسرائيل، ولعب دور القوة الموازية لطموح إيران الإقليمي، إضافة إلى قيامها بدور الوسيط في الإقليم والسعي لأن تكون تركيا القوة الإقليمية الأقوى في المنطقة.

وعليه يمكن الاستنتاج بأن الموقع الجيوستراتيجي الذي تتمتع به تركيا يؤهلها ويفرض عليها الاهتمامبالاعتبارات الإقليمية، يبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية، ويعود عليها بمنافع اقتصادية ة سواء في إطار علاقاتها التجارية أو من خلال عبور موارد الطاقة عبر أراضيها من ناحية ثانية، ويمنحها موقعها هذا مجالا أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي والدولي من ناحية ثالثة[1].

نظرا لما تتمتع به منطقة الشرق الأوسط من تأثيرات في موازنات القوى الدولية بحكم أهميته الإستراتيجية حضاريا، جغرافيا، اقتصاديا وسياسيا لذا تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة ترتيب أوضاعه بما يكفل لها أقصى قدر ممكن من السيطرة والهيمنة عليه ومن خلاله على النظام الدولي[2].

وتتفق الآراء في أهمية موقع تركيا الجيوبولتيكي و انعكاساته على سياستها الخارجية، حيث يرى البعض من دول العالم الغربي أن تركيا هي بمثابة قاعدة لوجستية متقدمة ذات موقع إستراتيجي هام وقريب من مسح العمليات في الشرق الأوسط، وأنها قادرة على أداء دور إقليمي.

وقد برزت أهمية موقع تركيا الاستراتيجي في أوراسيا طوال مرحلة الحرب الباردة، وفي معادلة عمق المعسكر الشيوعي (الشرقي) وعمق المعسكر الغربي في آسيا ضمن التناقض الاستراتيجي بين منطقة

[1] د. عصام فاعور ملكاوي، **مرجع سابق**، ص10.

[2] محمود عبد الرحمن خلف، **مرجع سابق**، ص01.

السهوب ومناطق الحزام المحيط، وتزداد أهمية تركيا في توازنات العمق الآسيوي، وقدرتها التأثيرية في ساحات الأزمات الإقليمية[1].

إلى جانب تغير النظرة التركية إلى الساحة الجيوثقافية الأوروبية التي شكلت مركز الهوية الإستراتيجية، أجبرت تركيا على القيام بتعريفات جديدة لهويتها الجيوثقافية وللمناطق والأقاليم بعد استقلال الدول الآسيوية القريبة منها، ولكن تبدو تركيا عاجزة عن القيام برسم صورة لحديقة خلفية جيوثقافية.

ومن المؤشرات النموذجية لمحاولة تركيا القيام بتحديد ساحات جيواقتصادية جديدة اهتمامها سوق روسيا وأوروبا الشرقية من خلال التجارة الحدودية والاستثمار الاستراتيجي للموارد الاقتصادية في آسيا الوسطى[2].

ثانيا: التحديات والعراقيل التي تعتري الدور التركي:

تعاني تركيا من بعض العراقيل أو الصعوبات التي تعتري دور هذه الأخيرة على المستوى الإقليمي أو المستوى الدولي.

1. إغ الكبير الذي تشهده المنطقة نتيجة انهيار ما سمي النظام الإقليمي العربي إلى جانب التهديدات والتحديات التي باتت تواجه تركيا، والتي معظمها في الشرق لأوسط، خاصة بعد احتلال العراق، مما أدى إلى تراجع ثقة تركيا في حلفائها في الناتو (NATO)، واقتناعها بأنهم غير مكترثين بأمنها القومي في مواجهة التحديات النابعة من منطقة الشرق الأوسط، والمتمثلة فيما يلي:

أ. تصاعد التحدي الكردي وذلك بعد احتلال العراق ثم إخراجه من معادلة الموازن الإقليميلإيران.

2. تعثر الدور الأمريكي في المنطقة: نتج عن تراجع الدور الأمريكي في المنطقة إعطاء هامش حركة للقوى في المنطقة للاستفادة منه، وفي هذا الإطار تأتي التحركات لتركية مع كل من إيران، سوريا، مصر والسعودية[3].

3. تعثر الجهود الخاصة بالانضمام إلى الاتحاد السوفيتي:

حيث أن أوروبا ترى لا مكان لتركيا في المشروع الحضاري الأوروبي لكونها مختلفة حضاريا عنها[1] ومن جهة أخرى الاتحاد الأوروبي يتخوف من انضمام تركيا سيجعل للإتحاد حدودا مشتركة مع

[1] أحمد داود أوغلو، **مرجع سابق**، ص230.

[2] المرجع نفسه، ص231.

[3] د. فتيحة ليتيم، **مرجع سابق الذكر**، ص212.

منطقة الشرق الأوسط المليئة بالنزاعات، بالمقابل فإن تركيا تدرك أن دورها الإقليمي المتزايد في المنطقة سيؤدي إلى تحسين كبير في صورة تركيا لدى الاتحاد الأوروبي باعتبارها كضمان الأمان في منطقة الشرق الأوسط[2].

4. تمدد تركيا إقليميا في المنطقة بتكاليف سياسية أقل بكثير من العائد السياسي الذي تجنيه: حيث أن الدور الإقليمي الإيراني والذي استثمرت فيه إيران ماليا وإيديولوجيا لبناء تحالفات مع الدول والحركات والأحزاب السياسية لمدة 30 ة، وهنا نجد أن كلا الطرفين يتنافسان حيث أن تركيا تنافس إيران بأدوات جديدة ولكن بدخل أقل كلفة سياسية من إيران بكثير.

5. إن الشرق الأوسط هو المجال الجغرافي الوحيد في جوار تركيا الذي يمكنها من لعب دور إقليمي دون الاصطدام بقوى عالمية بالمقارنة بالقوقاز، والنفوذ الروسي أو في ألبانيا والبوسنة نجد الاتحاد الأوروبي[3].

- نظر البعض من العرب إلى الخيارات الجديدة في السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط على أنها تخالف موقف النظام العربي الرسمي من العديد من القضايا الأساسية، من بينها نجد القضية الفلسطينية حيث أن الموقف التركي يتناقض مع النظام الرسمي العربي للسلطة الفلسطينية بقيادة محمود عباس في اعتماد المفاوضات السلمية خيارا وحيدا للتسوية[4].

- إلى جانب الانقسام العربي أحد أكبر التحديات أمام الدور التركي في المنطقة وإصطدام الدور التركي بجدار الانقسام العربي عندما أولت أنقرة علاقتها مع دول الجوار الجغرافي المباشر أولوية، لاسيما مع سوريا والعراق اللتين كانتا تحت السيطرة من السلطة التي تتعارض موافقتها مع الدول الأساسية في النظام العربي تجاه أكثر من قضية، ونظرت هذه الدول إلى عملية التكامل التركي مع دمشق وبغداد بعين الريبة، فبالإضافة إلى تعارض النظام العربي للسياسة التركية الجديدة في أحد أكثر الملفات المهمة وهو الدور الإيراني في المنطقة بحيث السياسة التركية مع إيران أو طهران إيجابية حدا وهو ما نظر إليه النظام

---

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

[3] د.فتيحة ليتيم ،مرجع سابق، ص 213

[4] د. محمد نور الدين، **الدور التركي تجاه المحيط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص20.

العربي بحيث سلبية خاصة مع تصنيف إيران عدوا وعامل تهديد للأمن العربي وذلك بحجة تشبيع المنطقة وتفريسها[1].

- التصريحات التي تصدر من قيادية حزب العدالة والتنمية بترويج عودة العثمنة في السياسة الخارجية التركية والسعي إلى تزعم الوطن العربي والإسلامي كبديل عن الإخفاقات على صعيد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

- تدخل تركيا حزب العدالة والتنمية إلى المنطقة والشرق الأوسط وذلك بعد إكفاء من أداء أدوار إيجابية على امتداد عقود بل منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. وتسعى إلى التأسيس من الصفر وما يدفع تركيا إلى التهبط والارتباك في العديد من الملفات.

- تشهد المنطقة العربية الشرق أوسطية التي تدخلها تركيا عدة تأثيرات وأدوار بلدان وقوى إقليمية غير عربية ومنها الو.م.أ وإسرائيل وإيران، والتي لن تتخلى عن أية حصة من أدوارها، وكانت كل قوة تعارض الدور التركي الجديد من زاوية مختلفة، فالو.م.أ وإسرائيل لن تسمح بنموّ دور تركي إذا كان خياره مساندة القضية الفلسطينية، ولا يتردد الحلف الأمريكي، الإسرائيلي لاعتراضه على الدور التركي من تنفيذ اعتداء عسكري في المياه الدولية[2].

- نقص الديمقراطية: ترى أوروبا أن سلوك أنقرة وعنفها ضد الأقليات القومية في الداخل وخاصة الأكراد، وعدم اعترافها بخصوصية الشعب الكردي وهويته، وكذلك قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وتدخل الجيش في الحياة السياسية، لقد سبب سلوك تركيا العسكري ضد الأكراد في توتر العلاقات مع العديد من الدول الأوروبية خاصة بين تركيا وألمانيا[3].

- العامل الاقتصادي: يبلغ عدد سكان تركيا حاليا نحو 54 مليون نسمة ويتوقع أن يبلغ سنة 2020 مئة مليون، وهذا ما يشكل قلق أوروبا وخوفها، إلى جانب الوضع الاقتصادي التركي بلغ العجز المالي والمديونية العالية، وتزايد البطالة وأوضاع الريف ومعدلات التزايد السكاني مقارنة مع الدول الأوروبية، كل هذا يثير قلق أوروبا، في حين تتصاعد موجات اليمين المتطرف في معظم الدول الأوروبية مطالبة بوضع حد لهجرة الأجانب وترحيلهم من أوروبا حيث يعيش حوالي مليوني تركي في ألمانيا وحدها[4].

---

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

[3] خورشيد حسين دلي،**مرجع سابق**، ص26.

[4] المرجع نفسه، ص26.

المبحث الثالث: سيناريوهات الدور التركي في المنطقة الشرق الأوسط:

السيناريو الأول: نمو العلاقات التركية الإسرائيلية وتطورها:

عند العودة إلى تاريخ العلاقات التركية – الإسرائيلية نجد أن تركيا أول دولة ذات أغلبية مسلمة ف بدولة إسرائيل وذلك عام بعد قيام أو تأسيس إسرائيل 48 ي في 1949، رغم أنها صوتت ضد قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 نوفمبر 1947، ومن ثم اعترفت تركيا قانونيا بقيام دولة إسرائيل عام 1950، وتم تعيين إلياهو ساسون كأول وزير مفوض لبلاده في تركيا[1].

كما يؤكد أردوغان عمق العلاقات الثنائية، ورد على مطالبات تركية متواترة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، كما فعل مع فنزويلا وبوليفيا، في قوله: "إننا لا ندير حانوت بقالة وإنما ندير الجمهورية التركية فرغم ما حدث من توترات ما هي إلا ظروف طارئة تمر بسرعة أمام عمق العلاقات الإستراتيجية بين الطرفين". ثم بعد مرور 7 أعوام عن تولي أو قيادة حزبه الحكم، قال أردوغان: "إن انتقاد ما حدث في قطاع غزة إبان عملية الرصاص المصبوب لا يوضح بالضرورة أن تركيا قد غيرت سياستها تجاه إسرائيل، لا أننا سنستمر في معارضتنا لقتل الأطفال والنساء والأبرياء، حتى لا يحدث هذا في أي مكان من العالم"[2].

كما أن تركيا وإسرائيل دولتان لهما ثقلهما الدولي والإقليمي، ولهما أبعاد إستراتيجية خاصة بكل واحدة يمكن لأي حدث مهما بلغ أن يتحول بأي دولة منهما تجاه رد فعل مندفع، دون درامات عميقة، لمدى الخطورة المترتبة عن أي انحدار في السياسة بين البلدين، حتى لو أن، ما يحكم العلاقة بين البلدين هو نموذج المصلحة، ولا يمكن أن تتحول العلاقات بصورة سطحية وبسيطة دون أي اعتبارات بكل المكونات الإقليمية، وتوازنات القوى، وعلاقات إسرائيل وارتباطاتها الأمريكية والأوروبية التي من الممكن أن تعتبر العامل الأقوى لثبات العلاقة بين إسرائيل وتركيا، فإن هذه الأخيرة تنظر إلى إسرائيل من منظور الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وليس من منظور إسرائيل ذاتها، وعليه فإن المنطق السياسي

[1] الأرشيف والمعلومات، **تركيا والقضية الفلسطينية**، ص12.

[2] يسري عبد الرؤوف يوسف الغول، **مرجع سابق**، ص 156

يحكم بضرورة استمرار هذه العلاقة، بل وتطورها تدريجيا بصورة متوازنة على المستوى السياسي والعسكري والاقتصادي بغض النظر حتى عن اتجاهات العمق التركي تجاه الدول الأخرى في الشرق الأوسط.

السيناريو الثاني: توتر العلاقات والتحول إلى التنافس:

شهدت العلاقات التركية – الإسرائيلية تواترا منذ أن اتهم رئيس الوزراء التركي بولنت أجاويد إسرائيل بالقيام بمجازر جماعية، وعرقية ضد ب الفلسطيني خلال أحداث مخيم جنين 2002/ وبعد ذلك رئيس الوزراء التركي أردوغان ممارسات أرئيل شارون ضد الفلسطينيين ووصفها ب "إرهاب الدولة"[1].

ومما لا شك فيه، أن هناك مسارا يزداد وضوحا بشكل تدريجي منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة منذ عام 2002 وحتى الانتخابات الأخيرة في 12 يونيو 2011، ويهدف إلى عودة تركيا إلى مقها الاستراتيجي وتصفير مشاكلها مع دول الجوار بالإضافة إلى إعادة دورها الإقليمي والدولي على الساحة من خلال موقفها تجاه القضية الفلسطينية واحتلال العراق وغيرها من القضايا، ولعل ما يعبر عن ذلك هو تصريح أردوغان في خطاب النصر في الانتخابات الأخيرة في 12 يونيو 2012 وقد ألقاه من شرفة حزب العدالة والتنمية، قوله: "إن هذه الانتخابات هي نصر الشعب التركي، وعندما تنتصر أنقرة تنتصر رام الله والقدس ودمشق"[2].

يمكن القول بأن العلاقات التركية – الإسرائيلية أصبحت أقل أهمية في الحسبة الكلية الإستراتجية للأتراك وذلك لعدة أسباب:

- **فقدان العدو المشترك:**

فقدان إسرائيل ورقة العدو المشترك الذي كانت تركيا تسعى إلى الإحاطة به عبر تحالف قوي معها.

- **تجميد عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي:**

[1] أ.يسري عبد الرؤوف يوسف الغول.**مرجع سابق**. ص157

[2] The Economist web :« **Erdogan's hat-trick** » (**13th**. **Juin**.**2011**)

إذ أدت تلك السياسة عمليا إلى التخلي عن فرضية التقرب من إسرائيل من شأنه أن يفتح البوابة الأوروبية أمام الانضمام التركي، أو أن يزيد من الضغط الأمريكي على الأوروبيين على الأقل في هذا المجال، ولذلك فقد أصبحت الورقة الإسرائيلية غير ذات معنى أو جدوى في ذلك الإطار[1].

- **انخفاض القيمة التكنولوجية للأسلحة الإسرائيلية:**

الأساحة الإسرائيلية تعاني خللا واضحا وذلك لغياب الشروط الموضوعة والمواصفات المتوقعة.

- **التقارب التركي- الإيراني:**

فقد أبرمت تركيا والبرازيل مع إيران ا قا لحل أزمة الملف النووي الإيراني، وهذا الاتفاق اتهمه الغرب وإسرائيل على أنه يحتوي على شق عسكري بين تركيا وإيران والتي تعني العدو اللدود لإسرائيل.

- **تهاوي دور المؤسسة العسكرية التركية:**

بعد التعديلات الدستورية الأخيرة في 2010 أصبح وراء كل المؤسسة العسكرية مدني يعين بقرار من مجلس الوزراء وبموافقة رئيس الجمهورية كما أن هذه التعديلات أدت إلى إلغاء " بروتوكول أماصيا " الذي يمنح الجيش سلطة التدخل المباشر في الشؤون الداخلية[2].

- **عودة تركيا إلى عمقها الاستراتيجي:**

أصبحت تركيا لاعبا مؤثرا في الشرق الأوسط والغرب وأصبحت حاضرة في حل الأزمات العالقة عالم العربي، ونجحت في عقد اتفاق مع التعاون الاستراتيجي مع دول منطقة الخليج، وبالتغييرات التي طالت على الخريطة السياسية الدولية، ما دفعت تركيا للعب دور مهم وإقليمي ودولي ومستقبلا[3].

- **تأثير القضية الفلسطينية على الشارع التركي:**

بعد تشكيل حكومة إسرائيلية في الانتخابات الإسرائيلية في 2009 بزعامة نتنياهو لم تتوقف إسرائيل ن حصارها للقطاع غزة وتزايدت في بناء المستوطنات والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية والاعتداء

[1] باكير، محددات في العلاقات التركية الاسرائيلية، ص77.

[2] المرجع نفسه.

[3] أبو سيف، تقرير مدار الاستراتيجي، ص154.

على المقدسات الدينية الإسلامية الأمر الذي زاد في غضب وثوران الشارع التركي ودفع إلى العداء والكراهية داخل المجتمع التركي[1].

- **تحولات القضية الكردية:**

كانت المتطلبات التركية تجاه الأكراد تقتضي أن تكون علاقات أنقرة الأمنية والاستخباراتية مع تل بيب قوية نظرا لقدرة الأخيرة على المساعدة في هذا الملف بشكل فاعل، وتوقيف رئيس حزب العمل الكردستاني المعارض عبد الله أوجلان في تل أبيب، لكن انفتاح تركيا اليوم على أكراد الداخل، وعلى أكراد الخارج عبر جيرانها الذين يشاركونها الحساسية الكردية، والتواصل المباشر مع أكراد العراق، أفقد العامل الإسرائيلي دوره وأهميته[2].

[1] يسري عبد الرؤوف يوسف الغول، **مرجع سابق**، ص160.

[2] باكير، **محددات فهم العلاقات التركية الإسرائيلية**، ص17.

خلاصة الفصل الثالث:

نجح حزب العدالة و التنمية التركي في الخروج من عباءة الأحزاب السياسية الإسلامية في تركيا ذات النهج الاربكاني، وتكوين منهج جديد في التعامل مع الواقع الجديد، و رغم كل العقبات التي واجهها الحزب إلا انه استطاع أن يحقق جزءا كبيرا من التنمية في البلاد، و أهمها التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى ممارسة الحريات، حيث قامت بتعديل الدستور في احد أهم القضايا من اجل أن يكون المواطن التركي هو صاحب القرار باختيار رئيسه بدلا من البرلمان الذي تقوده نخبة حاكمة.

كما أن سياسة العمق الاستراتيجي و تصفير المشاكل و سياسة تعدد البعد التي عملت من خلالها الحكومة التركية على احتواء المنطقة، و كذلك الولايات المتحدة الأمريكية زادت من قوة الحزب في مواجهة المؤسسة العلمانية التركية، فأصبح الحزب مقبولا إقليميا و دوليا، الى جانب إدراك تركيا لأهميتها مع صعود حزب العدالة و التنمية إلى السلطة، فأضحت ذات تأثير قوي على المنطقة، بعد أن كانت مجرد أداة في يد الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي، و ما زاد من قوتها إرساء دعائم التنمية و الديمقراطية.

الخاتمة

في ختام الدراسة توصلنا إلى نتيجة رئيسية مفادها أن غالبية القول التصورات تشير إلى إمكانية استمرار بدون الأدوار التركية في المنطقة (دون زيادة فاعليتها بالضرورة)، فإن الأكثر أهمية هو ما يكشف عنه العرض السابق من عدم وجود علاقة ومن ثم يصبح خطية بالضرورة بين تعزيز الدور التركي وتعظيم المصالح العربية أو العكس، ومن ثم يصبح م الضروري من المنظور العربي إدراك حدود التلاقي والاختلاف بين المصالح التركية والعربية، مع إعطاء الأولوية لتعظيم ايجابيات التغيرات الراهنة على القدرات الذاتية العربية، والتقييم الموضوعي لإمكانية الاستفادة من الأدوار التركية في هذا الصدد دون تهوين أو مبالغة.

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى عدم دخول تركيا في الاتحاد الأوروبي نتيجة لظروف عدة مما ع تركيا إلى التوجه نحو منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يجب أن يستغله العرب نحو تعزيز العلاقات وبناء الثقة فيما بينهما، نظرا لأهمية تركيا الجيواستراتيجية والجيوبولتيكية، كما عملت مؤخرا على إحداث من التوازن تجاه القضية الفلسطينية، وإن حالة الانقسام الموجودة بين الأطراف الفلسطينيين، يعمل على إرباك الرأي والموقف التركي، وعليه يجب على الأطراف الفلسطينية إتمام المصالحة، وعدم إضاعة الفرصة في حشد الرأي العام العربي والإقليمي والدولي لصالح القضية الفلسطينية.

وإن العرب بحاجة إلى تركيا، كما أن هذه الأخيرة بحاجة للعرب فأزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط حلها ينبع من خلال تركيا بمشاريعها التي قد تستخدم في حال أي صدام عربي – تركي ضد الدول العربية وتحديدا ل الحوض (العراق وسورية)، العرب بحاجة إلى الاستثمار الاقتصادي والتجاري والسياحي في تركيا، فقد فتحت الأخيرة أبوابها للاستثمارات العربية دون قيود باستثناء إسرائيل، وهذا ما سيساعد حكومة العدالة والتنمية على الارتقاء والتقدم.

كما أن سياسة تركيا الجديدة المتطلعة لدور ريادي في المنطقة هي من بين أهم الأسباب التي دفعت تركيا لتغيير سياستها تجاه إسرائيل وتقاربها مع الحوار العربي والإسلامي، فحسب سياسة العمق راتيجي التي رسمها أحمد داود أوغلو فإن تركيا تسعى باتجاه تصغير المشاكل مع دول الجوار وتعزيز العمق العربي والإسلامي.

أما العلاقات التركية الإسرائيلية تبقى قائمة في مختلف الظروف، قد تتحسن أحيانا وقد تسوء أحيانا أخرى إلا أنها لن تستطيع تدمير مبادئها التي قام عليها صعودها الإقليمي وهي تصغير المشكلات دول الجوار بالإضافة إلا أنه لا يمكن لتركيا السكوت عما تفعله إسرائيل بحق الفلسطينيين؛ لأنها ستكمن حينها مجرد نسخة معدلة عن الأنظمة العربية التي ليس لها أي دور ريادي تجاه القضية الفلسطينية الأمر الذي يتعارض مع سياسة تركيا القائمة.

نتائج الدراسة :

لقد توصلنا من خلال دراستنا الى مجموعة من النتائج و المتمثلة فيما يلي :

1- الموقع الجيوستراتيجي الذي تتمتع به تركيا يؤهلها و يفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية، و بما يبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية، و يعود عليها بمنافع اقتصادية من ناحية ثانية، و يمنحها مجالا أوسع للحركة و البحث عن النفوذ الإقليمي الدولي من ناحية ثالثة.

2- إن استمرار تركيا في نفس النهج السياسي إقليميا و دوليا سيؤدي إلى تعاظم دورها إقليميا في ظل الغياب العربي عن الساحة الإقليمية و الدولية و ستتمكن تركيا من إقرار سياسات المنطقة إذا استمر الوضع العربي كما هو، حيث أن غياب القوى العربية الفاعلة ما مكن تركيا من لعب دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط في إطار سعيها للمشاركة في حل قضايا المنطقة و لا سيما القضية الفلسطينية و إيجاد تسوية للصراع العربي الإسرائيلي.

3- تسعى تركيا عن وراء إنهاء المشاكل مع الدول المجاورة إلى أن تلعب دور إقليمي أكبر في المنطقة و تحسين الأمن الإقليمي وهدا واضح من خلال توجهات تركيا لأن تكون سياستها الخارجية أقوى في الرؤية تجاه الشرق الأوسط ومنطقة البلقان ومنطقة القوقاز.

4- إن المعطيات الدولية و الإقليمية منحت الفرصة وجعلتها مواتية للسياسة التركية للأخذ بزمام المبادرة و التركيز في توجهها نحو الجنوب، وتكييف سياستها الخارجية بما ينسجم مع الواقع الدولي و الإقليمي، وبما يحقق لها موقعا مؤثرا و فاعلا على الساحة الإقليمية، وبما يجعل تركيا قادرة على قيادة المنطقة و الاستفادة من الضعف العربي .

5- اهتمامات تركيا الإستراتيجية أصبحت تمتد إلى ثلاث دوائر إقليمية فرضها عليها الموقع الجغرافي : الدائرة الأوروبية، الدائرة العربية، الدائرة الأسيوية الوسطى، وذالك اثر المتغيرات

ي طرأت على النظام الدولي، الذي جعل الأرض ممهدة وزاد من اطمئنان تركيا في فتوجهت إلى الدائرة العربية التي تشكل ميدانا خصبا للمصالح و المنافع الاقتصادية.

6- ترى تركيا في الثورات العربية أنها بمثابة تدفق طبيعي للتاريخوأنها عفوية وضرورية وجاءت متأخرة إذ كان ينبغي أن ث في الثمانينات و التسعينيات من القرن العشرين، وأن التغيرات التي تشهدها دول الشرق الأوسط ناتجة عن ضرورة اجتماعية، ولا بد من ابتعاد الزعماء عن الوقوف أمام رياح التغيير، فمثلث هذه الرؤية منطلقا أساسيا للموقف التركي من هذه الثورات.

ملخص باللغة العربية :

منذ نهاية الحرب الباردة شهد العالم عدة تحولات جذرية، حيث انتقل من نظام ثنائية قطبية إلى نظام الأحادية و في ظل هذا التحول سعت بعض الدول الإقليمية كتركيا إلى بسط و تكريس نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى هذه المتغيرات الدولية كانت للمتغيرات الداخلية التي مرت بها تركيا في تسعينيات القرن الماضي أثرها الواضح في رسم سياستها الخارجية تجاه هذه المنطقة.

كما أن الموقع الجيوستراتيجي الذي تتمتع به تركيا يعود عليها بمنافع اقتصادية شتى سواء في إطار علاقات تجارية أو تبادلات تجارية مع مرور مواد الطاقة عبر إضيها، كما تبين دور حزب العدالة و التنمية التركي في دفع تركيا نحو الارتقاء الإقليمي و الدولي و إعادة العمق الاستراتيجي التركي في منطقة الشرق الأوسط. كما أن تركيا تحاول الانخراط نحو الاتحاد الاوروبي نظرا للقرب الجغرافي لتركيا لى أوروبا، و منذ تولي حزب العدالة و التنمية الحكم في 2002 بقيادة الرئيس الحالي رجب طيب أردوغان حاولت الدولة التركية لعب دور الزعيم الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط، مع إبقاء إمكانية التعامل مع الدول المجاورة و يتضح ذلك من خلال فكرة صفر مشاكل مع الجيران.

كما أن سياسة تركيا في المنطقة تتمثل في الدور الريادي ، فحسب سياسة العمق الاستراتيجي التي رسمها أحمد داود أوغلو فإن تركيا تسعى باتجاه تصغير المشاكل مع دول الجوار و تعزيز العمق العربي و الاسلامي.

Résumé :

La région du moyen orient connait depuis la fin de la guerre froide , des transformations radicales, alors le monde se transforme du système bipolaire au système unipolaire.

Et à la lumière de ces transformations certaines puissances régionales tel la Turquie tentaient d'imposer leur influence dans cette région du moyen orient. Cependant à ces changements internationaux ; les facteurs dans lesquels a vécu la Turquie, aussi elle a eu un flagrant impact pour dessiner de la politique étrangère de la Turquie vis -à vis du moyen orient.

En plus la position stratégique de la Turquie lui assure des bénéfices économiques certains.

Cette dernière(Turquie) à travers ses relations et ses échanges commerciaux et autre, apparait le rôle du parti du justice et du développement dans la politique territorial et internationale, sans oublier le rôle diplomatique et stratégique dans la région du moyen orient. L'attrait et l'intérêt économiques jouent un rôle prépondérant dans la position turque dans cette région.

En plus des échanges commerciaux le rôle de la Turquie a propulsé durant la période du règne du parti de la justice et du développement notamment par la tentative de jouer le rôle du leader régional tout en gardant des liens privilégiés avec les autres régions, notamment via la tentative d'adhésion à l'union européen surtout sur le plan politique.

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية:

- دني إيمان ، الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية.
- لادمي محمد عربي ، التنافس التركي الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط، 1996 – 2014.
- العتيبي منصور ، السياسة الخارجية الإيرانية دول مجلس التعاون الخليجي، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2008.
- خضير إبراهيم، العراق ودول الجوار، دور العراق كعامل توازن، مجملة السياسة الدولية، 2007.
- سليم، محمد السيد ، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1997، ط2.
- النعيمي أحمد، السياسة الخارجية، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2009.
- سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط3، عمان، 2006.
- الجيوري دنيا جواد، الدور الإقليمي العراقي، رؤية في الثوابت الاستراتيجية والتحديات المستقبلية استشرافية للدور الاقليمي العربي، مقوماته الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، الفرص المتاحة والقيود، مجلة السياسة الدولية، العدد 15، 2010.
- معوض علي جلال ، الدور التركي في الشرق الأوسط، ورقة بحثية، القاهرة، مركز المعلومات، 2011.
- سم الدراسات والأبحاث في الأكاديمية، السياسة الخارجية الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية القانون والسياسة، 2007- 2008.
- سالم الرحاحلة سليمان ، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص والتحديات"، جامعة الشرق الأوسط، 2014.
- روبنس فليب ، تركيا والشرق الأوسط، الطبعة العربية الأولى، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1993.
- علي غاري علي عفيفي ، مؤتمر مصر وتركيا وتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط، جامعة عين الشمس، ماي 2010.

- إلهام صفرة ، تركيا بين الاسلام والعلمانية، مذكرة ماجستير، (جامعة بن يوسف بن خدة)، الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2007.
- د.أوغلو أحمد داود ، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، 2010.
- الحمش منير ، وجهة نظر عربية في واقع وآفاق العلاقات العربية – التركية.
- الضميري عماد ، تركيا والشرق الأوسط، مركز القدس للدراسات السياسية، 2002.
- قدورة عماد، تركيا ومسألة التدخل العسكري بين الضغوط والقيود، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر، 2014.
- كينزر ستيفن ، مثلث القوة المقبل، لماذا يجب أن تكون تركيا وإيران حليفتي الولايات المتحدة المستقبليتين في الشرق الأوسط، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010.
- عبد الله العدوان طايل يوسف ، الاستراتيجية الاقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط، جامعة الشرق الأوسط، 2002 – 2013.
- عاطف العندور بير محمد ، جدلية بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد السادس، المجلد الثالث، جامعة حلوان، مصر، 2011.
- محمد عبد القادر خليل، حول التوتر السوري التركي الأخير، متحصل عليه سوم 30 – 12 – 2012 من موقع:

  http://www.alrabiya.net/articles.2012/10/24241874html.
- نور الدين محمد ، نقلا عن صحيفة السفير اللبنانية.
- يشيلطاش مداد ، إسماعيل نعمان تيلجي، السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 16 يناير، 2013.
- هشام محمد ، تحولات السياسة التركية إزاء دول الربيع العربي.
- حسين دلي خورشيد ، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، من منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1999.
- بافور هاكان ، العلاقات التركية الاسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية، أبو ظبي مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 29، 2000.
- طه الجاسر محمد ، تركيا ميدان الصراع بين الشرق والغرب، دمشق، دار الفكر 2002.

- إقتباس غير حرفي: محمد حدب "الحركة الإسلامية في تركيا: السياسة الدولية جانفي 1998.
- الجهمان يوسف إبراهيم "الإسلام والسياسة في تركيا" سوريا، دار حوران، ط1، 2001.
- د المجيد، تركيا (القضاء بل الانقلاب لمنع الأحزاب السياسية، online.net www.islam2001/06/23/
- بشير عبد الفتاح (الانتخابات التركية... في واقع وحدود التغيير السياسي) السياسة الدولية، القاهرة، المجلد 38، العدد 159، يناير 2003.
- د.محفوظي عقيل سعيد ، سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مركز لدراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2009.
- د. فاعور ملكاوي عصام ، تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة، الخرطوم، 2013.
- نوفل ميشال ، عودة تركيا إلى الشرق، الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، بيروت، الدار العربية للعلوم، ناشرون، 2010.
- خلف محمود عبد الرحمن ، تركية ومشاريع الشرق الأوسط بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، 1991.
- تقرير الكونغرس الأمريكي حول مستقبل الاقتصاد العالمي، القوى الاقتصادية الصاعدة والسياسة التجارية للولايات المتحدة الأمريكية، تاريخ 2012/12/21.
- يسري عبد الرؤوف، أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية الإسرائيلية، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2011.
- بكر حسن أحمد "العلاقات العربية التركية بين الحاضر والمستقبل"، دورية دراسات إستراتيجية، ركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجي، العدد 41، 2009.
- برنامج ما وراء الخبر، أبعاد الدور الإقليمي المتعاظم لتركيا، قناة الجزيرة، 24-02-2009.
- د. نور الدين محمد ، الدور التركي تجاه المحيط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الأرشيف والمعلومات، تركيا والقضية الفلسطينية.
- أبو سيف، تقرير مدار الاستراتيجي.

قائمة المراجع باللغة الإنجليزية:

- Cameron. G. this Role theory and Foreign Policy Forth coming (2009) international studies association.
- Kenneth. J. Holsti, National role conceptions in the study of foreign, Policy internationalist studies quarterly, vol 4, September, 1970.
- Peripamir, Turkey in the Regional Environment in the post bi polar.
- Robert. Olson, The Kurdish Question Four Years on the policies of turkey, Syria, Iran an Irak middle east Policy. Vol3.
- The economist web :Erdogan'shat-trick (13thjuin 2011).

قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

- Bernard. Lewis. Developpement recent en turquie international affaires. New york. 1951.